



الرئيس الشرع..
كيف يلعب
ورقة التوازن
بين واشنطن
وموسكو
بثبات؟

| تفاصيل أكثر على الموقع

20
صفحة

alhurriyah.sy

الحرية

وطن الكلمة



صحيفة إلكترونية تخصصية تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع

الخميس 22 جمادى الأولى 1447 هـ | 13 تشرين الثاني 2025 م | العدد 08

هل ينقذ «الاستثمار الخاص» مصير شركات الإسمنت؟..
«عمران» تضع خطة لخمس سنوات لاستثماره بقيمة 1.7 مليار دولار



تخفيض أسعار المحروقات يُعيد
التوازن للأسواق الشرائية.. وفرصة
لمراجعة سياسات التسعير

| 5-4-3-2-1

6 | اقتصاد

انطلاق العمليات
التشغيلية
لمجموعة موانئ
دبي العالمية خطوة
إستراتيجية نحو
التطوير



7 | اقتصاد

حلب تعود إلى
دائرة الإنتاج..
150 منشأة
جديدة و 35 ألف
سجل صناعي

الإعلان عن بدء استلام محصول
الذرة الصفراء خطوة لضمان الأمن الغذائي



بصراحة

أول الغيث

باسم المحمد

تتكشف يوماً بعد يوم خيوط الرؤية الاقتصادية للدولة السورية مع اقتراب الذكرى السنوية الأولى لانتصار الثورة والتحرير المجيد.

هذه الأيام يمكن وصف المواطن السوري بأنه على عجلة من أمره، وهذا حقه بعد عقود من الاستغلال والاستعباد، فاستمرت شكواه من الظروف الاقتصادية وتزايد الضغوط المعيشية خلال الأشهر الماضية، فهو يرى من زاويته ومصلحته ومصلحة عائلته أو منشأته أو تجارته.

الدولة أعلنت منذ الأيام الأولى عن توجهاتها في تحرير الاقتصاد والعمل على بنائه وفق أحدث التوجهات العالمية، لضمان الاندماج في الاقتصاد الدولي، وزيادة إنتاجية القطاعات وتنافسيتها محلياً وإقليمياً، كما تعهدت بتطوير الواقع الخدمي والارتقاء به إلى ما تستحقه تضحيات الشعب وصبره.

العقبة الأولى التي واجهها المسؤولون التنفيذيون بعد التحرير على الصعيد الداخلي، كانت أنهم دخلوا إلى مؤسسات تشبه كل شيء إلا الهياكل الإدارية القائمة حتى في أكثر الدول فقراً وتخلفاً، من انتشار الفساد والفسوض، وغياب الخطط والتنسيق، وأدنى معايير الحوكمة.

فانطلقت ورشات عمل جارية في مختلف القطاعات الحكومية والمنظمات الشعبية، لدراسة قوانينها وتعريب هيكليتها "البائدة"، وسبر الموارد البشرية والمباشرة في تدريبها وتأهيلها لمتطلبات المرحلة القادمة القائمة على معايير الشفافية والكفاءة والمحاسبة بما يضمن العمل الرشيد فيها.

وعلى الصعيد الخارجي، لم تهدأ الدبلوماسية السورية لرفع العقوبات وتحويل البلد من نقطة توتر في المنطقة والعالم، إلى محور أساسي في السلام والتنمية الاقتصادية، الأمر الذي فتح الباب واسعاً أمام الاستثمار المحلي والدولي.

ومن أول قطرات الغيث في إعادة هيكلة الاقتصاد السوري كانت بعد الزيادات المجزية (والمستمرة) للرواتب والأجور، تعديل أسعار الطاقة بما يزيد من كفاءتها ويحسن إنتاجيتها، فتم رفع أسعار الكهرباء تجنباً لانهايار بناها التحتية، وبعد أيام تم تخفيض أسعار المحروقات لتخفيف الضغط على المواطن وعلى الاقتصاد بشكل عام.

الأمر المتوقع هو أن تحمل قادمات الأيام الكثير من حصاد مثمر لنتائج عام من العمل الدؤوب، فالأجهزة الحكومية ترى المشهد من أعلى الطاوله، وتعلم باستعجال المواطن وتستقبل انتقاداته بمزيد من العمل البناء.

يبقى الأمل قائماً بأن يشهد المواطن السوري خلال المرحلة القادمة ثمار العمل الحكومي المتواصل، سواء في تحسين الدخل، أو تطوير الخدمات، أو توفير فرص استثمار وتشغيل جديدة.

ومع استمرار الحراك الاقتصادي والإداري، تمضي سوريا بخطاً ثابتة نحو مستقبل يليق بتضحيات أبنائها وصبرهم الطويل.

آثار تنموية واجتماعية كبيرة لتخفيض أسعار المحروقات..

خطوة استباقية لدعم الإنتاج وتحفيز النمو وتحقيق استقرار الأسواق



كبيراً من سعر أي سلعة أو خدمة، فإن خفضها يساهم في: – استقرار الأسعار من خلال الحد من التضخم الناتج عن ارتفاع تكاليف التشغيل.

– دعم القوة الشرائية: تحسين القدرة الشرائية للمواطنين، خاصة ذوي الدخل المحدود، من خلال خفض تكاليف النقل اليومي وتكاليف السلع الأساسية، وخلص "المنان" خلال حديثه إلى أن القرار الحكومي بتخفيض أسعار المحروقات يمثل خطوة استباقية لدعم عجلة الإنتاج، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتحقيق استقرار نسبي في الأسواق، ما يعكس حرص الحكومة على دعم المواطن والقطاعات المنتجة في آن واحد.

حوامل الطاقة عامل أساسي

في السياق والاتجاه نفسه يرى الخبير الاقتصادي الدكتور محمد عجيلي أن انخفاض أسعار حوامل الطاقة ينعكس إيجاباً على كل القطاعات الاقتصادية، سواء الصناعية أو الزراعية أو الخدمية، مشيراً إلى أن حوامل الطاقة تمثل العامل الأساسي في تكاليف الإنتاج والخدمة. وأوضح "عجيلي" أن أهمية هذا التخفيض تتضاعف في ظل غياب البدائل الكافية، حيث لا يزال إنتاج الطاقة الشمسية أقل بكثير من 70٪ من الحاجة العامة، ولا يمكن الاعتماد عليها لتشغيل المنشآت الصناعية الكبيرة والآلات الزراعية الثقيلة أو لتغطية احتياجات التدفئة المنزلية.

زيادة الدعم للقطاعات الإنتاجية..

الدكتور عجيلي شدد على أن التخفيض الحالي، رغم إيجابيته "غير كافٍ" ليتناسب مع دخول المواطنين، خاصة فيما يتعلق بمستلزمات التدفئة الشتوية، مع التأكيد على ضرورة دعم الإنتاج الزراعي، الذي يعتبر تخفيض تكاليفه أهم حالات الدعم لتمكين المنتج من المنافسة، والمواطن من الشراء، مشيراً إلى أن كل دول العالم تدعم المشتقات النفطية التي تباع للمنتجين في قطاعي الزراعة النباتي والحيواني.

توفير حوامل الطاقة أساس النهضة..

ويرى "عجيلي" أن أي نهضة صناعية أو زراعية أو اقتصادية لا يمكن أن تنهض إلا بتوفير حوامل الطاقة بأسعار تتناسب مع الدخل الشهري للمواطن، وهنا لا نستطيع تجاهل عنصر مهم من مصادر الطاقة التي تستوجب الدعم أيضاً، حيث طالب الخبير الاقتصادي بضرورة دعم الغاز المنزلي والصناعي، مشيراً إلى أن أسعار المشتقات النفطية كانت تباع في السابق بضعف تكلفتها العالمية.

وبالنهاية فإن ما جرى من تخفيض يعتبر خطوة أكثر من هامة نتمنى أن تستمر، بهدف إطلاق النهضة الاقتصادية بمختلف جوانبها، وتمكين المواطن من العمل والإنتاج وتوفير الأمن الغذائي على مستوى الوطن والمواطن، وتأمين حياة كريمة واستقرار اقتصادي يكتسب صفة الديمومة والقوة.

الحرية – سامي عيسى

قرار تخفيض أسعار المحروقات يحمل إيجابية كبيرة، لا تتعلق فقط بجوانب إنتاجية، واقتصادية بحتة، بل تتعلق بجوانب اجتماعية ومعيشية، تسعى الحكومة بكل أجهزتها للتخفيف من الأعباء المادية والإنتاجية التي أفرزتها سنوات الحرب وتركت أثراً سلبية وضغوطات كبيرة على الأسرة السورية أولاً، وعلى الحالة الاقتصادية العامة ثانياً.

لذلك فإننا نجد أن هذا القرار يأتي في سياق الجهود الحكومية المستمرة، لإعادة التوازن إلى السوق المحلية، ودعم القطاعات الإنتاجية والخدمية، بما يخدم الاقتصاد الوطني بصورته العامة والخاصة.

انعكاسات إيجابية..

القطاع الاقتصادي والإنتاجي أكثر القطاعات استفادة من قرار تخفيض المحروقات، فالتاجر فيصل المنان أكد خلال تصريحه لـ"الحرية" أن تخفيض أسعار المحروقات سينعكس إيجاباً على عدة قطاعات رئيسية في مقدمتها:

– قطاع النقل والشحن: يعتبر هذا القطاع المستفيد الأول، حيث يؤدي انخفاض أسعار الوقود إلى خفض تكاليف التشغيل لمركبات النقل العام والخاص وشاحنات الشحن، هذا الانخفاض المباشر في التكاليف من المتوقع أن ينعكس على أسعار نقل البضائع والسلع، ما يساهم في استقرار الأسعار النهائية للمستهلك.

– إلى جانب القطاع الصناعي، حيث تعتمد العديد من الصناعات بشكل كبير على المحروقات لتشغيل الآلات وتوليد الطاقة، تخفيض الأسعار يقلل من تكلفة مدخلات الإنتاج، ما يمنح المصانع السورية ميزة تنافسية أكبر في الأسواق المحلية والخارجية، ويشجع على زيادة الطاقة الإنتاجية.

تعزيز الأمن الغذائي

وأضاف "المنان": من الضروري هنا التركيز على القطاع الزراعي، باعتباره أكثر القطاعات حاجة للدعم، حيث تستخدم الآليات الزراعية (الجرارات، مضخات الري) كميات كبيرة من الوقود، وانخفاض أسعار المحروقات يقلل من تكلفة الإنتاج الزراعي، ما يدعم الفلاحين ويساهم في خفض أسعار المنتجات الزراعية الأساسية، وبالتالي تعزيز الأمن الغذائي، إلى جانب الاستفادة قطاعات الخدمات المختلفة، بما في ذلك المستشفيات والمؤسسات التعليمية والمخابز، من انخفاض تكاليف التشغيل، ما يساهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

دعم القوة الشرائية للمواطن..

وبالتالي كل مراحل الدعم والاستفادة للقطاعات المذكورة من شأنها أن تترك أثراً إيجابياً تتعلق بتخفيف الضغط التضخمي على الأسعار النهائية، وبما أن تكلفة الطاقة والنقل تمثل جزءاً

تخفيض أسعار المشتقات النفطية في سورية.. أثر مباشر على النقل والإنتاج والتدفئة

الحرية – نهلة أبو تك

في ظل المساعي الحكومية لضبط الأسعار وتخفيض النشاط الاقتصادي، جاء قرار تخفيض أسعار المشتقات النفطية في سورية ليشكل واحدة من أبرز الخطوات الاقتصادية الأخيرة، وسط ترقب الشارع لمدى انعكاس هذا القرار على تكاليف النقل والإنتاج والتدفئة مع اقتراب فصل الشتاء.

شهدت سورية مؤخراً تخفيضاً متفاوتاً في أسعار المشتقات النفطية، شمل البنزين والمازوت والغاز المنزلي والصناعي بنسب تراوحت بين 12% و 30%، ما ألقى بظلاله على قطاعات النقل والإنتاج وحتى على نفقات الأسر السورية. الخبير الاقتصادي الدكتور علي محمد أوضح في تصريح لـ"الحرية" أن هذا القرار «يُعدّ جيداً نوعاً ما، لا سيما بالنسبة لمادة البنزين التي انخفض سعرها بنسبة 30%، ما يسهم في تخفيض تكلفة شراء المادة لأصحاب السيارات الخاصة، ويخفف في الوقت ذاته من أعباء التنقل على المواطنين الذين يستخدمون سيارات الأجرة العامة في بعض تنقلاتهم». وأضاف: الانخفاض في أسعار البنزين سينعكس كذلك على بعض أنواع السيارات الصغيرة التي تُستخدم في نقل الخضار والفواكه والمستلزمات بين أسواق الهال والمحال التجارية – مثل سيارات السوزوكي – ما يعني انخفاضاً في تكلفة النقل لكل كيلوغرام من البضائع المنقولة بهذه الوسائل.

المازوت.. أثر أوسع على النقل والإنتاج..

وفيما يخص مادة المازوت التي انخفض سعرها بنسبة 27%، بيّن الدكتور محمد أن أثر هذا التخفيض سيكون «أوسع وأعمق» من البنزين، نظراً لاعتماد معظم وسائل النقل العام والشاحنات عليه، من باصات وسرافيس وسيارات نقل كبيرة تعمل بين المحافظات أو ضمنها.

وأوضح أن هذا التخفيض «يسهم في تقليص تكلفة الركوب بمختلف أنواعها داخل المدن وخارجها»، إضافة إلى تخفيض التكاليف التشغيلية للشاحنات التي تنقل البضائع والمواد بين المحافظات.

وأشار إلى أن مادة المازوت تدخل بشكل أساسي في العملية الإنتاجية للمصانع والمعامل والورش، وهي عنصر مهم من عناصر التكلفة «ولذلك فإن تخفيض سعرها يعني تخفيضاً في بنود النفقات التشغيلية للمعمل، ما

يؤدي إلى زيادة صافي الربح، على أن ينعكس ذلك على سعر المنتج النهائي في الأسواق، خصوصاً في ظل ظروف المنافسة». لكنه أوضح أن «مدى مساهمة مادة المازوت في التكلفة يختلف من معمل إلى آخر تبعاً للظروف الإنتاجية، ونسبة اعتماد كل منشأة على مصادر طاقة أخرى كالكهرباء أو الطاقة الشمسية».

تدفئة أقل تكلفة وتوفير ملحوظ للأسر..

وأضاف الدكتور محمد: شريحة المستفيدين من تخفيض المازوت ستكون الأكبر حالياً، لا سيما مع إقبال العائلات على شراء مازوت التدفئة مع بداية فصل الشتاء، موضحاً أن الأسرة التي تحتاج إلى نحو 200 لتر مازوت ستدفع حالياً 1,755,000 ليرة سورية مقارنة مع 2,223,000 ليرة سابقاً، أي أن حجم التوفير يبلغ نحو ٤٦٨ ألف ليرة، وهو مبلغ له أثر واضح على دخل الأسر في ظل الظروف المعيشية الحالية.

الغاز المنزلي والصناعي.. تخفيض محدود وتأثير أقل

أما مادة الغاز المنزلي والصناعي، فقد شملها التخفيض بنسبة تقارب 12% فقط، ويعتبر الدكتور محمد أن هذا



الانخفاض «يبقى محدود التأثير مقارنة بتخفيض المازوت»، مشيراً إلى أن أثره على التكاليف العامة والأسعار النهائية للمنتجات سيكون أقل وضوحاً.

انعكاسات اقتصادية متوقعة..

ويخلص الخبير الاقتصادي إلى أن التخفيضات الأخيرة في أسعار المشتقات النفطية، تمثل خطوة إيجابية باتجاه تخفيف الأعباء المعيشية والإنتاجية، مؤكداً ضرورة أن ترافقها رقابة حقيقية على الأسواق لضمان انعكاسها الفعلي على الأسعار والخدمات، وعدم احتفاظ بعض الفعاليات التجارية بهوامش ربح مرتفعة رغم انخفاض التكاليف التشغيلية.

في سياق السياسة الاقتصادية العامة..

يأتي هذا القرار ضمن توجه اقتصادي حكومي يهدف إلى ضبط الأسعار وتنشيط حركة السوق بعد فترة من الركود النسبي، مع التركيز على تحفيز الإنتاج المحلي ودعم القدرة الشرائية للمواطنين. ويرى مراقبون أن استمرار هذه الإجراءات، إلى جانب تشديد الرقابة وتشجيع الاستثمار، قد يسهم في تحقيق توازن تدريجي بين الأسعار والدخل، ما يعزز فرص الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي خلال المرحلة المقبلة.

المواطن يترقب تأثيرها على أسعار المواد الاستهلاكية..

مدير «تموين» ريف دمشق: أثر انخفاض أسعار المحروقات أكبر من نتائج ارتفاع الكهرباء

الحرية – حسام قره باش

يرى أغلب المواطنين من أصحاب الدخل المحدود قرار رفع أسعار الكهرباء لشرائح تصاعدية، وما تلاه من خفض لأسعار المحروقات، كقرارين متعاكسين بالفعل ورد الفعل ما بين السلب والإيجاب والصعود والهبوط وشعور الرضا والترقب.

ولعل أكثر ما يهم المواطن اليوم، كيف سينعكس أثر هذين القرارين على أسعار المواد الاستهلاكية وسلاسل الإمداد لهذه المواد والسلع كلها في الأسواق وتالياً على معيشته وحياته اليومية؟

في ضوء ذلك، يؤكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في ريف دمشق عبد السلام خالد لـ"الحرية" أن تأثير ارتفاع أسعار الكهرباء بالنسبة للفعاليات الصناعية بنسبة



المواد الاستهلاكية أكبر من نسبة دخول الكهرباء بتكلفة إنتاجها. وبما يخص أسعار بعض السلع التي يتساءل المستهلك عن مصيرها فيما يتعلق بتغيير أسعار الكهرباء والمحروقات كاللبن والأجبان، أوضح مدير حماية المستهلك أن المديرية لم تعد تسعّر هذه المواد التي تُركت أسعارها للمنافسة مع متابعة الإعلان عن سعرها.

وقال مدير التجارة الداخلية: تتطلب هذه المواد، لخصوصية إنتاجها وتداولها وعرضها وبيعها، إلى التبريد، وتبين من خلال الجولات في المحافظة اعتماد جزء منها على الكهرباء النظامية، وهذا سيؤدي إلى ارتفاع التكاليف لكن ليس إلى حد كبير لقلّة نسبة وصل الكهرباء وتعويض انخفاض تكاليف تأمين الكهرباء من "الأمبيرات"، وبالتالي يتوقع ارتفاع أسعار هذه المواد

1٥%، على أسعار المواد سيكون بسيطاً وضيئلاً في حال حدوثه ويختلف حسب نوع الفعالية الصناعية، لأسباب منها أن نسبة الارتفاع بالسعر محدودة وعدم وصل الكهرباء للفعالية على مدار الساعة، وتعويض مدة الفقد من خلال المولدات العاملة على المحروقات والتي انخفضت أسعارها من حيث النسبة أكثر من الكهرباء، إضافة إلى أن انخفاض أسعار المحروقات سيقبل من التكاليف غير المباشرة للمواد المنتجة مثل انخفاض تكاليف وصول المواد الأولية، وأجور النقل والتوزيع لأماكن البيع والمستودعات، وانخفاض تكاليف آليات الفعاليات الصناعية وتكاليف نقل العمال بالمبيت.

ورأى خالد أن أثر انخفاض أسعار المحروقات أكبر من أثر ارتفاع الكهرباء، متوقعاً أن تميل الأسعار إلى الانخفاض، لأن نسبة دخول المحروقات لتكاليف إنتاج

لارتفاع

أسعار

الكهرباء، وإن حدث فسيكون

محدوداً حسب طريقة تأمين الكهرباء.

وتطرق أيضاً للخضار والفواكه التي

ستنخفض أسعارها "حسب اعتقاده"،

لانخفاض أسعار المحروقات التي تشكل

جزءاً من تكاليف نقلها إلى سوق الهال،

متابعاً بانخفاض تكاليف نقل المواد

المستوردة من المعابر إلى المستودعات،

ونقاط البيع وكذلك ستخفض تكاليف

تحضير المأكولات الشعبية، التي تعتمد

على الغاز الصناعي الذي انخفضت أسعاره

بنسبة 12% ونسبة انخفاض سعر المازوت

والبنزين 30%.

تخفيض أسعار المحروقات خطوة إيجابية ستنعكس على الاستقرار المعيشي

الحرية – آلاء هشام عقدة

في خطوة استثنائية تهدف إلى تحسين الواقع المعيشي، أصدرت وزارة الطاقة قراراً يقضي بتخفيض كافة أسعار المحروقات، ويعدّ هذا الانخفاض خطوة إيجابية ستنعكس على مختلف جوانب الحياة اليومية للمواطنين، إذ يساهم هذا القرار في تخفيف تكاليف النقل والإنتاج والتدفئة. كما يتوقع أن يترك أثراً مباشراً على أسعار السلع والخدمات، بما يساهم في تحسين القدرة الشرائية للمواطنين، ويدعم الأسر ذات الدخل المحدود. هذا القرار الذي جاء وبحسب ما صرحت به وزارة الطاقة ضمن خطة إصلاح شاملة بهدف التخفيف من أعباء المواطنين، ليس الوحيد وإنما الأول من نوعه وتصل نسبة انخفاض أسعار المحروقات إلى 30٪. عميد كلية الاقتصاد الدكتور – جامعة اللاذقية – عبد الهادي الرفاعي أوضح لـ"الحرية" أن قرار تخفيض أسعار المحروقات في سورية هو قرار مهم جداً في الفترة الحالية، وله انعكاسات متعددة الأبعاد على الاقتصاد والمجتمع.

أثار إيجابية مباشرة

وبين الدكتور الرفاعي أن أثاره الإيجابية المباشرة ستنعكس على خفض تكاليف النقل والمواصلات، وانخفاض أسعار تذاكر النقل سواء لوسائل النقل العام أو الخاص، وتخفيض تكاليف نقل البضائع، وهو ما سيؤثر بشكل إيجابي على أسعارها بالإضافة لتراجع في تكاليف الإنتاج، وتخفيض فواتير الكهرباء للمنازل والمنشآت، وانخفاض تكاليف التشغيل للمصانع والورشات. أيضاً ستنعكس إيجاباً على دعم القطاع الزراعي من خلال تخفيض تكاليف تشغيل المضخات والآلات الزراعية، وانخفاض أسعار الأسمدة والمبيدات المرتبطة بالنفط .

تحديات ومخاطر لانخفاض أسعار المحروقات

وبحسب الدكتور الرفاعي فإن الآثار الإيجابية غير المباشرة تشمل احتواء التضخم من تراجع في أسعار العديد من السلع والخدمات المرتبطة بالنقل والطاقة، بالإضافة لتخفيف الضغط على الأسعار بشكل عام، وتحسين القدرة الشرائية من خلال زيادة الدخل المتاح للمواطنين بعد تراجع حصة المحروقات من الإنفاق الأمر الذي سينعكس على تحسين مستوى المعيشة نسبياً.

لكن الرفاعي حذر من العديد من التحديات والمخاطر



مصادر التمويل، وترشيد الاستهلاك، بالإضافة لتحسين الإنتاج المحلي، ووجود سياسات اقتصادية متكاملة تدعم هذا التوجه.

تفاؤل شعبي

في جولة للحرية في شوارع اللاذقية لتتبع آراء المواطنين بهذا الانخفاض عبر عدد من المواطنين عن ارتياحهم وتفاؤلهم بهذا القرار الذي سينعكس على مختلف جوانب الحياة . محمد وصف انخفاض أسعار المشتقات النفطية أنه بارقة أمل للسوريين خاصة أنه أتى بعد ارتفاع سعر الكهرباء، مضيفاً : أصبح بمقدورنا الاستغناء عن الكهرباء في جوانب عدة واستخدام المازوت والغاز كبديل يومي سواء في تشغيل السخانات، التدفئة.

أما إنعام فعبرت عن ارتياحها لهذا القرار الذي سيخفض من أجرة النقل وخاصة للموظفين والطلاب، بالإضافة لانعكاسه بشكل مباشر على أسعار العديد من السلع التي تحتاجها الأسرة بشكل يومي، مضيفة: القرار أعاد لنا التفاؤل بأن الدولة تسعى لإتخاذ إجراءات تصب في مصلحة المواطنين.

منها الاستدامة متسائلاً ، هل هذا القرار مدعوم بتحسين في الإنتاج المحلي أم يدعم مالي؟ وعن إمكانية استمرارية هذا التخفيض، من خلال التأثير على الموازنة، من خفض إيرادات الدولة من بيع المحروقات، واحتمال زيادة العجز المالي إن لم يكن هناك ترشيد للإنفاق، بالإضافة لما قد يترتب على هذا الانخفاض من تأثير على سوق الصرف، واحتمال حصول ضغط على سعر الصرف إذا تم تمويل الدعم من احتياطي النقد الأجنبي . وبحسب الرفاعي فإن قرار خفض أسعار المحروقات سينعكس على مختلف شرائح المجتمع، مشيراً إلى أن ذوي الدخل المحدود هم أكبر المستفيدين بسبب ارتفاع نسبة إنفاقهم على النقل والطاقة، أما أثر الانخفاض على القطاع الخاص سيكون من خلال تراجع في تكاليف الإنتاج وزيادة في القدرة التنافسية، مبيناً أن الموظفين وذوي الدخل المحدود سيلمسون التحسن في القيمة الحقيقية للرواتب.

نجاح قرار تخفيض أسعار المحروقات

في المحصلة، إن هذا القرار يُعتبر إيجابياً في المدى القصير والمتوسط، لكن نجاحه مرهون على استدامة

ويعزز تنافسية الإنتاج المحلي ويخفف الأعباء المعيشية



وبدوره الصناعي "محمد الصباغ" أكد أن قرار تخفيض أسعار المحروقات يمثل حقيقة إيجابية لا تتجزأ، حيث ينعكس بشكل مباشر على تحسين الواقع الاقتصادي، خاصة في القطاع الإنتاجي.

| تفاصيل أكثر على الموقع

المازوت أو التدفئة والتي سيتحملها المواطن بطبيعة الحال، وبالتالي هذا أمر مهم جداً وله إيجابيات كثيرة، ومن هنا نقول إن القرار جاء في الوقت المناسب ليحقق أثراً إيجابياً أوسع ليس على المواطن فحسب، بل على القطاعات الإنتاجية.

خطوة إيجابية جداً، وستخفف من التذمر الذي يسود الشارع السوري بعد رفع أسعار الكهرباء.

وبالتالي هذه الخطوة ستوفر إلى حد ما ارتياحاً في عمل القطاعات المختلفة في الاقتصاد السوري، وخاصة قطاع النقل والشحن وقطاع الصناعة، والتي تعتمد على الديزل والبنزين في عملها. وأكد "تيزيني" ضرورة التوسع في هكذا خطوات، والعمل بشكل أكثر إسعاداً و فرحاً للسوريين، فهكذا خطوة تثبت بشائر الخير وأن القادم هو دائماً أفضل، ولكن علينا بالصبر والانتظار، وخاصة أن هناك جهوداً كبيرة تبذلها الحكومة ، لإيجاد حلول مرضية لكافة القطاعات، وإيجاد وسائل داعمة للعملية الإنتاجية والتنمية لضمان ديمومة استمرارها .

والجانب المهم الذي يجب التركيز عليه " الظروف المعيشية" وتحسينها بعد قرار تخفيض أسعار المحروقات، خاصة لجهة التدفئة التي تعتمد بالدرجة الأولى على المازوت، فهذا الأمر سيرك أثراً إيجابياً بتخفيف فاتورة

الحرية – مركزان الخليل

الحالة الانتاجية العامة على اختلافها وتنوعها على كامل الجغرافيا السورية، بحاجة الى الكثير من مصادر الدعم، وذلك لما أصابها من حالات تشوه خلال سنوات الحرب، دون تجاهل الحالة المناخية، والظروف المادية المتدهورة لدى معظم مواقع الإنتاج، وغيرها الأسباب التي أدت الى ضعفها و تراجعها، من حيث القيمة والكَم، والانتشار على المستوى المحلي والخارجي..

وقرار الحكومة اليوم بتخفيض أسعار المحروقات، هو بعض الدعم المطلوب، رغم "قلته" إلا أنه يمثل خطوة إيجابية ومحورية، من شأنها أن تحدث تأثيراً مباشراً وملموساً على خفض تكاليف الإنتاج في قطاعات متعددة، وبالتالي تعزيز تنافسية المنتج الوطني، وتخفيف الأعباء المعيشية عن المواطنين. الخبير الاقتصادي والصناعي "عصام تيزيني" خلال حديثه لـ "الحرية" يؤكد أهمية تخفيض أسعار المحروقات، ويعتبرها

تخفيض أسعار المحروقات يُعيد التوازن للأسواق وللقدرة الشرائية.. وفرصة لمراجعة سياسات التسعير

الحرية – هبا علي أحمد

يُعدّ قرار تخفيض أسعار المحروقات – بعد صدمة قرار رفع أسعار الكهرباء – خطوة إيجابية تنعكس على مختلف جوانب الحياة اليومية إذ يساهم في تخفيف التكاليف في مختلف القطاعات المعيشية والخدمية.

الأثر على السلع والخدمات

ويرى الخبير الاقتصادي فاخر القري، أن القرار يترك أثراً مباشراً على أسعار السلع والخدمات، بما يساهم في تحسين القدرة الشرائية للمواطنين، فعندما تتراجع أسعار النفط تنخفض التكاليف بالنسبة لقطاع الأعمال، وتنخفض بالتبعية الأسعار بالنسبة للمستهلكين، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي.

وتابع الخبير في تصريح لـ «الحرية»: أكثر من ذلك فإن انخفاض التكاليف يُحفز المستثمرين على مزيد من الاستثمار الأمر الذي يرفع معدلات النمو لذلك فإن التراجع الحالي لأسعار النفط سيساعد على تعزيز معدلات النمو في الدول المستوردة.

كما إن انخفاض أسعار المحروقات يُساهم إلى حد كبير في تخفيف الأعباء عن قطاع الكهرباء ويرفع من سوية أداؤها، كما يعمل خفض حجم استهلاكها في كافة القطاعات الحيوية، ما يساهم في تخفيف

فاتورة الدعم التي تقدمها الحكومة للمحافظة على حيوية قطاع الطاقة الكهربائية.

وأشار القري إلى أن القرار يساهم أيضاً في دعم القطاع الزراعي ويخفض من تكاليف الإنتاج ويرفع من قدرة القطاع على مواكبة عمل الدورة الزراعية بشكل مستمر، كما قد يمنح الحكومة فرصة لمراجعة سياسات تسعير المحروقات وتوجيه الوفورات الناتجة عن انخفاض الأسعار إلى دعم مشروعات البنية التحتية الطاقية بما يضمن استقرار السوق المحلي وتحسين كفاءة إدارة الموارد.

يُعيد التوازن للأسواق

بحوره، يرى الخبير الاقتصادي عمار موسى، أن قرار وزارة الطاقة بتخفيض أسعار المحروقات قرار هام يُعيد التوازن للأسواق خاصة بعد رفع أسعار الكهرباء، فهو يعمل على كبح بعض من جماح التضخم الذي خلقه ارتفاع أسعار الطاقة – وكلنا يعلم أهمية المحروقات في الحياة اليومية كداعم للوجستيات، والأمر لا يتوقف عند هذا الحد، فالقرار أيضاً يُعتبر دعم للمواطن فالمحروقات أمر هام في حياة المواطن وتخفيضها يخفف العبء عليه، خاصة مع قدوم فصل الشتاء

والتحديات لتأمين المشتقات النفطية. ولفت الخبير إلى أن وزارة الطاقة تعتمد في تسعيرها على السعر المرن وهو المتغير مع الظروف وأسعار النفط العالمية وسعر الصرف، مشيراً إلى ضرورة تعميق مبدأ التشاركية مع القطاع الخاص لدعم حاجات البلد فالدور التكاملي مع القطاع الخاص هام جداً لمواجهة التحديات الاقتصادية.

غير كافية

إحدى المشاكل التي واجهت القطاعات كافة حتى الحياة المعيشية للمواطنين سابقاً، هي رفع أسعار المحروقات بشكل مفاجئ وكبير، صحيح أن هذا هو السعر العالمي لكن دخل المواطن السوري ليس دخل عالمي، كما يرى الخبير الاقتصادي والتموي أكرم العفيف، إذ إن الأسعار ارتفعت بشكل يفوق قدرة المواطن.

ورغم أن العفيف أشار إلى أن قرار رفع أسعار الكهرباء كان ضرورياً حتى لا يتعرض القطاع للخسائر والانتكاسات، ويؤدي إلى تحسين الخدمات رغم أن المواطن ليس لديه القدرة على تحمل هذا العبء، لفت في المقابل إلى أن تخفيض أسعار المحروقات سينعكس إيجاباً حكماً، وهو خطوة في الاتجاه الصحيح لكنها ليست كافية.

بالمحصلة، نحن بحاجة إلى غرفة إنعاش تنموي واقتصادي لكل القطاعات الاقتصادية والتنمية.

مرحلة جديدة من مواجهة الأعباء الاقتصادية..

أسعار المحروقات والغاز إلى انخفاض

الحرية – رشا عيسى

اتخذت الحكومة قراراً بتخفيض أسعار المحروقات بشكل عام، في خطوة إيجابية نحو معالجة الأعباء الاقتصادية التي تثقل كاهل السوريين الذين يعانون من ارتفاع أسعار المواد الأساسية، وانخفاض قدرتهم الشرائية. وأعلنت وزارة الطاقة الاعتماد الرسمي، على قرار تخفيض أسعار المحروقات والغاز، اعتباراً من صباح الأربعاء ١٢ تشرين الثاني، ونسبة تخفيض شاملة تقارب ٧٠٪.

١. تخفيف أعباء النقل سواء للأفراد أو البضائع، ويقلل من تكلفة التنقل اليومي للعمال والطلاب والمواطنين بشكل عام، وللبضائع وستتخفض تكلفة نقل السلع الأساسية مثل الغذاء والدواء ومواد البناء، ما قد ينعكس على أسعارها النهائية للمستهلك. ٢. خفض تكاليف الإنتاج، بدءاً من القطاع الزراعي، وتقليل من تكلفة تشغيل الآليات الزراعية ومضخات المياه، ما قد ينعكس إيجاباً على أسعار المنتجات الزراعية. وبالنسبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على المحروقات لتشغيل المولدات أو الآلات، سيقبل من تكاليف التشغيل، ما قد يساعدها على الاستمرار أو حتى زيادة الإنتاج. ٣. زيادة القوة الشرائية (بشكل محدود): لأنه عندما ينخفض جزء من النفقات الأساسية (مثل النقل)، قد يتبقى

لدى الأفراد مبلغ إضافي بسيط يمكن إنفاقه على سلع أو خدمات أخرى، ما يحرك عجلة الاقتصاد بشكل طفيف.

٤. تحسين الحالة النفسية: أي تخفيض في الأسعار، خاصة لسلعة أساسية مثل المحروقات، يمكن أن يعطي شعوراً بالارتياح والأمل لدى المواطنين الذين يعانون من ضغوط اقتصادية هائلة.

تخفيض التكاليف الإنتاجية..

وأوضح الباحث في شؤون إدارة الأعمال

الدكتور نصر العمر لـ «الحرية» أن تخفيض أسعار المحروقات يمثل تفكيراً إيجابياً لمعالجة ارتفاع الأسعار في كل القطاعات الصناعية والإنتاجية، وتوقع أن ينعكس هذا القرار إيجاباً على القدرة الشرائية للمواطنين من خلال تخفيض تكلفة الإنتاج، وبالتالي أسعار البيع للمستهلكين، ما سيؤدي إلى ارتياح شعبي ملموس في بعض المواد الأساسية.

وفي سياق متصل، دعا الدكتور العمر إلى تخفيض أسعار الكهرباء بما يتناسب مع الدخل المجتمعي، مؤكداً أن ارتفاعها

يشكل عائقاً أمام التقدم المجتمعي وتأمين المستلزمات الحياتية للأسر والأفراد، وخاصة في القطاعات التعليمية والجامعية والمعاهد، بالإضافة إلى عرقلة الاستثمار والإنتاج للشركات والمصانع المحلية وتلك التي تسعى للدخول إلى السوق السورية.

تعزيز القدرة الشرائية..

روشد الدكتور العمر على أن تخفيض أسعار المواد البترولية، حتى لو بنسبة ١٠٪، أو ٢٠٪، سيعزز القدرة الشرائية للمواطن، ويمنعه من الحرمان من العديد من الضرورات، ويساعد في تأمين احتياجات أكبر، كما سيؤدي إلى زيادة في الإنتاج والمبيعات، ما سينعكس إيجاباً على كل مناحي الحياة، ويفتح آفاقاً جديدة للمصنعين والمستثمرين والأفراد على حد سواء، ويعيد دورة الحياة الطبيعية بعيداً عن التقشف الشديد الذي ساد في السنوات الماضية.

وحث الدكتور العمر القائمين على هذا القرار، بمواصلة العمل الجاد لضمان الوصول إلى أسعار تناسب الدخل الفردي والمجتمعي، مؤكداً أن مثل هذه القرارات ستدفع المجتمع للوقوف على قدميه بشكل أفضل، والمساهمة بفعالية في عملية التطوير والبناء جنباً إلى جنب مع الدولة.



انطلاق العمليات التشغيلية لمجموعة موانئ دبي العالمية خطوة إستراتيجية نحو التطوير

رفع القدرة التنافسية

أما الانعكاسات المتوقعة لهذا المشروع على الاقتصاد السوري كما بين علوش، فإن هذا المشروع سيساهم في تنشيط الحركة التجارية والبحرية، ورفع القدرة التنافسية للمرفأء السورية، واستحداث فرص عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة.

كما سيدعم جهود إعادة الإعمار والنهوض الاقتصادي من خلال جعل ميناء طرطوس مركزاً محورياً للتجارة واللوجستيات في شرق البحر الأبيض المتوسط، بما يعزز تدفقات السلع والبضائع عبر سوريا إلى الأسواق الإقليمية والعالمية.

أولوية وطنية

وختتم علوش بأن الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية تولى هذا المشروع أولوية وطنية، وتعمل جنباً إلى جنب مع مجموعة موانئ دبي العالمية، لضمان تحقيق أعلى مستويات الكفاءة التشغيلية والحوكمة والالتزام بالمعايير البيئية والسلامة، كما تتابع الهيئة مراحل التطوير خطوة بخطوة لضمان أن يُترجم هذا الاستثمار إلى قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الوطني وللعاملين في قطاع النقل البحري السوري.



”الفتح“ إلى الخدمة أكد علوش أن وصول القاطرة البحرية الجديدة الفتح بطول ٢٢ متراً وقوة سحب تبلغ ٥٠ طناً، يرمز إلى انطلاق مرحلة جديدة من التحديث التقني في الميناء. هذه القاطرة تُمكن من تنفيذ عمليات الرسو والمغادرة بأعلى درجات الأمان والدقة، وتساهم في تقليص أوقات انتظار السفن وتحسين سلامة الأرصفة، وهي بداية لمجموعة من التجهيزات الحديثة التي ستدخل الخدمة تبعاً.

واستبدال معدات المناولة وإدخال أصول جديدة متطورة.

كما يجري العمل على تطبيق المنصات الرقمية الخاصة بالمجموعة لرفع كفاءة التشغيل والشفافية، بالتوازي مع برامج تدريب مكثفة للكوادر السورية العاملة، للوصول إلى المعايير التشغيلية العالمية المعتمدة في موانئ دبي وجبل علي.

دخول القاطرة ”الفتح“

وعن أهمية دخول القاطرة الجديدة

الحرية- رفاه نيوف

تشهد الموانئ السورية بشكل عام وميناء طرطوس بشكل خاص مرحلة جديدة من التطوير والانفتاح الاقتصادي واستعادة الموانئ السورية لدورها الحيوي في حركة التجارة الإقليمية والدولية.

مدير العلاقات في الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية مازن علوش أكد في تصريح صحفي، أن انطلاق العمليات التشغيلية لمجموعة موانئ دبي العالمية – (دي بي ورلد) في ميناء طرطوس يُشكل خطوة إستراتيجية بالغة الأهمية ضمن مسار تطوير منظومتنا المينائية واللوجستية. فالاتفاقية الممتدة لثلاثين عاماً تمثل أحد أكبر الاستثمارات الخارجية في سوريا منذ سنوات، بقيمة تصل إلى ٨٠٠ مليون دولار أمريكي، وتُجسّد ثقة المستثمرين الدوليين بقدرة المرفأء السورية على استعادة دورها كمراكز رئيسية في التجارة الإقليمية والدولية.

ملاحم المرحلة الأولى

وبين علوش أن المجموعة بدأت بالفعل تنفيذ برنامج تطوير شامل يتضمن تقييم البنية التحتية والمعدات، وتعميق القنوات البحرية والأحواض والأرصفة، إضافة إلى تأهيل

تراجع إنتاج العسل بفعل الجفاف وقلة المراعي.. واعتماد

التغذية غير الطبيعية يؤثر في الجودة



ويعملون بها، حيث تراكمت لديهم خبرات على مدى عقود حول كيفية الرعاية من تغذية ومكافحة وماهية المراعي التي ينبغي الانتقال إليها سواء في محافظة درعا أو غيرها من المحافظات الأخرى.

التشخيص والعلاج

وأضاف مدير الزراعة: في حال وجود أمراض طارئة لا تحذر الكوادر الفنية في مديرية الزراعة أي جهد في سبيل اطلاع الواقع ميدانياً وإجراء الكشف وتشخيص الحالات المرضية وتقديم التوصيات للمربين بشأن طرق العلاج.

الأمراض عيب إضافي

ولفت المربون إلى أن مرض (نوريما سيرانا) الذي انتشر في السنوات الأخيرة أدى إلى فقدان أعداد كبيرة من النحل، وبالتالي تحييد جزء ليس بقليل من خلاياهم من حيز الإنتاج، ورتب عليهم أعباء مادية إضافية لقاء مكافحة وإعادة ترميم نحل تلك الخلايا لإدخالها مجدداً في طور الإنتاج.

منتجات متنوعة وأسعار متفاوتة

وذكر متابعون لواقع تربية النحل أن أهم منتجات النحل تتمثل بالعسل والعكبر والشمع وسم العسل، وبالنسبة لسم العسل يقوم بعض المربين بإنتاجه وبيعه للمراكز العلاجية المتخصصة، كما ينتجون طرود نحل وبيعها لمربين آخرين، ولجهة الأسعار فإن المبيع جملة ما بين ١٠٠ ألف ليرة إلى ١٢٥ ألف ليرة للكيلو الواحد، وبالمفرق نحو ١٥٠ ألف ليرة أو أكثر قليلاً، وذلك للأنواع الجيدة أو الموثوقة طبعاً، إذ إن هناك من يشكك أحياناً بجودة العسل واحتمال غشه من بعض المربين أو المسوقين، علماً أن الغش لا يمكن إثباته إلا بالتحليل المخبري، وبشكل عام فإن العسل المنتج من نحل تمت تغذيته بالسكر يكون سعره أقل من العسل المنتج من نحل يتغذى من الأزهار الحريقية ضمن المراعي الطبيعية.

الأرقام تتحدث

مدير زراعة درعا المهندس عاهد الزعبي أوضح لـ”الحرية“ أن إجمالي عدد خلايا النحل في محافظة درعا مع بداية العام الجاري بلغ ٤٥٣٢٣ خلية، ويعمل بالمهنة ١٥١٠ مربين، فيما وصلت كمية الإنتاج في العام الماضي إلى حوالي ١٢٥ طن عسل، علماً أن الإنتاج انخفض كثيراً نتيجة انحباس الأمطار في الموسم الماضي وتراجع المراعي، لافتاً إلى أن منطقة حوض اليرموك وخاصة منها بلدتا جملة ومعربة وكذلك منطقة نوى، يجيد العديد من أهلهما تربية النحل

الحرية – وليد الزعبي

تأثرت تربية النحل في محافظة درعا سلباً وتراجع إنتاج العسل، على خلفية قلة المراعي الزهرية بسبب انحباس الأمطار في الموسم الماضي، وترتب على المربين تكاليف إضافية لقاء اضطرارهم لتغذية النحل من مادة السكر، يضاف لذلك أن بعض الأمراض في السنوات الأخيرة أدت إلى خسارة نحل العديد من الخلايا، وترتيب مزيد من الأعباء على المربين لقاء إعادة ترميمها وإدخالها حيز الإنتاج من جديد، أما الأسعار للأصناف الجيدة فهي حوالي ١٥٠ ألف ليرة للكيلو، فيما للأصناف الأقل جودة المغذاة من السكر وليس من المراعي الطبيعية أقل من ذلك، علماً أن الشكوك تدور دائماً حول مدى وثوقية مادة العسل لاحتمال قيام البعض بغشها.

التوسع يواجهه بالجفاف

وبين عدد من المربين في منطقتي حوض اليرموك ونوى الأكثر شهرة بتربية النحل، أن الكثير منهم عمل على التوسع في التربية خلال السنوات الفائتة كما دخل عدد آخر حيز التربية، لكن ظروف الجفاف التي سادت مؤخراً كان لها تأثير كبير، حيث تراجعت المراعي ولم يعد متاحاً أمامهم التنقل بالخلايا إلى حيث توجد مواسم محاصيل زهرية معينة تتيح لهم تغذية النحل طبيعياً وتمكن من تحقيق الإنتاجية المعقولة والريع المأمول.

وأشاروا إلى أن زوال الأشجار التي كانت ضمن الغابة الطبيعية على شفا وادي اليرموك، أو ضمن المواقع الحرجية الاصطناعية بفعل التحطيب الذي ساد في السنوات الفائتة، كان له أثره السلبي الكبير على حذف أماكن مهمة من لائحة المراعي التي كانوا يعتمد عليها للإسهام بتغذية النحل.

شراكات استراتيجية وبرنامج طموح لإطلاق مرحلة جديدة في قطاع الطاقة السوري بمعرض "سيريترو 7"

الحرية – ماجد مخير

انطلقت مساء اليوم على أرض مدينة المعارض في دمشق فعاليات الدورة السابعة من معرض سوريا الدولي للبترول والطاقة والثروة المعدنية – "سيريترو 7"، بمشاركة واسعة من شركات محلية وعربية وأجنبية. المعرض يقام برعاية وزارة الطاقة السورية، وبالتعاون مع الشركة السورية للبترول، وبدعم من شركة UCC Holding، تحت شعار "بترول المستقبل... استثمار وتنمية".

دمج الجهود لتحقيق الأمن الطاقى...

معاون وزير الطاقة المهندس غياث دياب قال في تصريح صحفي عقب افتتاح المعرض: إن رهان سوريا على تطوير قطاع الطاقة هو في جوهره استثمار مباشر في مستقبلها الاقتصادي والاجتماعي، وبين أن النهوض بهذا القطاع الحيوي لن يتحقق إلا من خلال تعاون وثيق يشمل جميع الأطراف الفاعلة، من مؤسسات حكومية وشركات خاصة محلية ودولية، لبناء قاعدة اقتصادية متينة تستجيب لطموحات المواطنين.

محاور التطوير واستراتيجيات التعافى

وأضاف دياب: إن الوزارة تنفذ حالياً مجموعة من البرامج الشاملة التي تركز على التحديث، وإعادة التأهيل، وجذب الاستثمارات والكفاءات التقنية المتقدمة، وتهدف هذه البرامج في مجملها إلى ضمان تحقيق أمن طاقي مستدام وزيادة العائد الاقتصادي من الثروات الطبيعية للبلاد.

إصلاحات هيكلية ومؤسسات جديدة

كما سلط دياب الضوء على الإصلاحات التشريعية الجوهرية التي تم إنجازها مؤخراً، والتي توجت بإطلاق "الشركة السورية للبترول" (SBC). وأوضح أن هذه الشركة تمثل أداة تنفيذية حديثة ستعمل على إدارة الموارد النفطية بمعايير عالية من الكفاءة والشفافية.

منصة "سيريا بترو" جسر للتعاون والاستثمار

واعتبر أن هذه الإجراءات تمهد الطريق لتعاون غير مسبوق بين القطاعين العام والخاص في مجالات النفط والغاز والطاقة بمختلف أشكالها، وأكد أن المعرض يشكل منصة محورية تلتقي فيها شركات الطاقة العالمية مع الخبراء والمستثمرين المحليين، ما يفتح آفاقاً واسعة لبناء شراكات في مجالات الاستكشاف، الإنتاج، التكرير، والطاقات المتجددة.

مشاريع تحويلية وإعلانات كبرى

بدوره الرئيس التنفيذي للشركة السورية للبترول (SBC)، يوسف قبلاوي كشف عن مجموعة من المشاريع الاستراتيجية الطموحة التي تهدف إلى إحداث تحول جذري في خريطة الطاقة السورية، مشيراً إلى أن "مصفاة حمص الحالية سوف تتوقف عن العمل بشكل نهائي"، ليحل محلها مجمع تكريري جديد متطور في موقع مختلف، موضحاً أن الأرض الحالية

للمصفاة القديمة سيتم تحويلها إلى منطقة خدمية وسكنية متكاملة، بينما ستلبي المصفاة الجديدة احتياجات السوق المحلية وستسمح بغاؤس للتصدير.

مفاوضات متقدمة مع عمالقة الطاقة

وأكد الرئيس التنفيذي أن مفاوضات جادة ومتطورة تجري مع كبرى الشركات العالمية المصنفة في المرتبة الأولى (Tier One)، وأن زيارة وفد من "شركة شيفرون" قد مهدت لمرحلة جديدة من التعاون، كما أن "شركة كونوكو فيليبس" على أعتاب التوقيع على عقود استثمارية كبيرة في البلاد.

بدوره خلف المشهّداني، المدير التنفيذي للمجموعة المنظمة للمعرض أوضح أن المعرض يشكل منصة مهمة تجمع نخبة من الشركات الوطنية والعالمية العاملة في مجالات البترول والطاقة والثروة المعدنية، من سوريا وقطر والسعودية والإمارات والعراق والجزائر وتركيا وهولندا وبلغاريا، بهدف عرض أحدث

التقنيات والحلول المستقبلية في مجالات الاستكشاف والإنتاج والطاقة المتجددة والخدمات الصناعية المتقدمة.

فالمعرض يعد فرصة مميزة للتواصل المهني، حيث يتيح للمستثمرين والمهندسين والخبراء وصناع القرار إقامة الشراكات وتبادل الخبرات ومناقشة أحدث الاتجاهات في صناعة البترول والطاقة، ما يسهم في دعم التطور الصناعي والاقتصادي في هذا القطاع الحيوي.

ومن الجدير ذكره أن المعرض تشارك فيه شركات متخصصة من سوريا، وقطر، والسعودية، والإمارات، والعراق، والجزائر، وتركيا، وهولندا، وبلغاريا.

وتشارك وزارة الطاقة بجناح يضم مؤسساتها: الإدارة العامة للكهرباء، الإدارة العامة للموارد المائية، والمؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية، حيث تستعرض جهودها في تطوير منظومة الطاقة الوطنية وتعزيز التكامل بين القطاعات ودعم التحول نحو الطاقة النظيفة.

تصوير – طارق الحسنية

حلب تعود إلى دائرة الإنتاج..

150 منشأة جديدة و 35 ألف سجل صناعي

أصحابها عن العمل قبل التحرير بسبب الضرائب والإتاوات المرتفعة، التي كان يفرضها النظام البائد.

وبين المهندس زيدان وجود ٣٥ ألف سجل صناعي حالياً، منوهاً بأن أصحاب السجلات باشروا بالعمل على إجراءات الترخيص، وبطور بناء منشآتهم المدمرة.

ومنذ إصدار القرار الوزاري بالإعفاءات الجمركية، سجلت مديرية الصناعة بحلب قرابة ١٨٠٠ معمل وورش حرفية منها ٣١٤ حرفة، و١٥٠٠ معمل منها معمل لسوريين عادوا من تركيا مع منشآتهم، مؤكداً أن محافظة حلب ستطلق للازدهار.

وتتوزع المناطق الصناعية في مدينة حلب والتي تبلغ قرابة ١٧ منطقة صناعية في العرقوب، الكلاسة، المنصورة، الليرمون، جبرين وغيرها، و من أبرزها المدينة الصناعية في الشيخ نجار.

تصوير – صهيب عمريّة

الحرية . مصطفى الرستم

تتابع مديرية الصناعة في حلب عملها في تقديم التسهيلات للصناعيين في المحافظة، حيث أكد مدير صناعة حلب المهندس عبد الجبار زيدان عودة الحياة الصناعية إلى المدينة، وانتعاشها ولاسيما بعد الاستفادة من الإعفاءات الضريبية التي شجعت الصناعيين من أبناء المحافظة على العودة إلى العمل.

وأوضح مدير صناعة حلب في حديثه لـ "الحرية" ارتفاع في عدد السجلات الصناعية في المحافظة خلال ٣ أشهر الأخيرة، مبيناً أنه منذ الشهر الثامن من هذا العام سجلت المديرية ما يناهز على ١٥٠ سجلاً صناعياً جديداً، في حين ألغت المديرية بين ٦٠ إلى ٧٠ سجلاً صناعياً، لمعامل توقف



الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش تكشف عن فساد مالي قديم بقيمة 7 ملايين دولار في وزارة الأشغال



الحرية- متابعة باسم المحمد

أعلنت الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش عن كشف قضية فساد تعود إلى فترة النظام السابق، تجاوزت قيمتها ٧ ملايين دولار أمريكي. وتورط فيها عدد من المسؤولين في وزارة الأشغال العامة والإسكان خلال تنفيذ عقد مع شركة أجنبية، في خطوة جديدة ضمن مساعي الدولة لتعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد الإداري والمالي.

تفاصيل القضية والعقد محل المخالفة

وفقاً لما ورد في بيان الهيئة، فقد تبين من خلال التحقيقات وجود تجاوزات قانونية جسيمة في عقد مبرم بين الوزارة والشركة الأجنبية (س)، خلال فترة النظام السابق.

ونص العقد على توريد آليات هندسية لصالح وزارة الأشغال العامة والإسكان، إلا أن عمليات التنفيذ شابتها مخالفات مالية وإدارية واضحة، أسفرت عن خسائر كبيرة في المال العام.

وأكدت الهيئة أن العقد المبرم حصل على موافقة رسمية من النظام السابق، ما مكن بعض المسؤولين من تمرير مخالفات مالية تتعارض مع القوانين النافذة للعقود الحكومية.

تورط شخصيات قيادية في الوزارة

التحقيقات التي أجرتها الهيئة المركزية كشفت تورط شخصيات رفيعة المستوى في الوزارة، من بينهم الوزير السابق (س، ع)، ومعاون الوزير (م، س)، ومدير في الوزارة

(م، خ)، حيث ثبتت مسؤوليتهم المباشرة عن التعاقدات المخالفة والإجراءات التي نتج عنها خسائر مالية كبيرة.

حجم الأضرار والإجراءات القانونية

فُدرت قيمة الأضرار المالية الناجمة عن العقد بنحو ٦,٧ ملايين دولار أمريكي، تتضمن مبلغ ٢,٧٧٦ مليون دولار صدر بشأنه قرار تحكيمي وحجز تنفيذي، إلى جانب خسائر إضافية بلغت ٣٥٧,٩ مليون ليرة سورية.

وأوضحت الهيئة أنه تم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق جميع المتورطين، حيث أحيلت ملفاتهم إلى القضاء المختص لمحاسبتهم وفقاً للقوانين النافذة.

أهمية القضية في مكافحة الفساد

تؤكد الهيئة أن هذه القضية تمثل جزءاً من جهودها المستمرة في ملاحقة جرائم الفساد القديمة التي ارتكبت خلال فترة النظام السابق، لا سيما تلك المتعلقة بالعقود الخارجية والإنفاق العام. كما تأتي هذه الخطوة ضمن استراتيجية شاملة لتعزيز الشفافية وإرساء مبدأ المساءلة أمام القانون في جميع المؤسسات العامة. وتعهدت الهيئة بمواصلة عملها في رصد التجاوزات المالية والإدارية ومتابعة ملفات الفساد العالقة، بما يضمن حماية المال العام وإعادة بناء الثقة بالمؤسسات الرقابية في الدولة.

80 مليار ليرة قيمة مبيعات وحدات تعبئة المياه بأرباح تصل إلى 20 مليار ليرة

خلال إدخال اللصاقات البلاستيكية (نايلون) مكان اللصاقة الورقية وتخفيض أوزان العبوات الفارغة.

شح المياه

وفي إجابته على تأمين مخزون المياه في ظل مشكلة الجفاف وانحسار جزء من مياه ينابيع استعرض حورية مجموعة النقاط التي يتم العمل عليها وهي: «ترشيد استخدام المياه ضمن المعامل للحفاظ على الوارد المائي المتاح و تقليل الهدر إلى الحد الأدنى». «التنسيق بين وزارتي الصناعة وهيئة الموارد المائية للتشدد في منح أي تراخيص جديدة لإنشاء معامل جديدة على الأحواض المائية الرئيسية في البلد.

التسويق و التصدير

وحول مسألة التسويق، أوضح حورية أنه يتم تسويق المنتجات عن طريق موزعين متعاقدين مع المؤسسة لتوزيع كل إنتاج وحدات تعبئة المياه وكل القياسات ضمن جميع المحافظات السورية بحيث تم الإعلان في بداية العام عن موزعين بالصحف الرسمية وبناء عليه تم التعاقد معهم. وفيما يخص التصدير يرى حورية أنه لا يوجد أي عائق لتصدير منتجات المياه إلى الخارج وخاصة أنها تتمتع بالسعة والجودة المطلوبة ويتم الموافقة مباشرة على أي طلب للتصدير، وقد بلغت كمية المياه المصدرة ٣٥٠٠ جعبة قياس ٥,٥ لتر من وحدة تعبئة الفيحة إلى دولة الإمارات العربية.



خطة عمل جديدة

وبخصوص إيجاد خطة عمل جديدة لتطوير الإنتاج وتحديثه، بيّن حورية أن العمل يتم على النقاط التالية: «زيادة الطاقة الإنتاجية وذلك من خلال العمل بأكثر من وردية بعد توفير العمالة المطلوبة وإجراء الصيانات اللازمة». «تخفيض التكاليف من خلال تخفيض الهدر والترشيد في الاستخدامات وضبط الإنفاق ما سيؤدي إلى انخفاض التكلفة مع الإشارة إلى أنه يتم بشكل دوري إعادة تقييم ودراسة التكلفة وبناء عليها يتم التسعير وتخفيض الأسعار وتم خلال هذه السنة تخفيض الأسعار مرتين وينسب جيدة ما انعكس على التسويق». «تحسين عبوات التعبئة والتغليف من

«صعوبة تأمين المعدات والآلات الحديثة لإجراء عملية استبدال الخطوط الإنتاجية الحالية». «عدم ترميم النقص في اليد العاملة وخاصة الفنية في المعامل والشركات التابعة». «صعوبة تأمين مستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعارها ما يؤدي إلى زيادة التكاليف ويقلل من المنافسة».

وأما عن طرق المعالجة فقد بين حورية أنه وكنتيجة للانفتاح الاقتصادي الذي رافق عملية التحرير تمت معالجة الصعوبات السابقة من خلال مايلي: «إعادة تدوير العمالة بين الشركات ما أدى إلى معالجة نقص العمالة في بعض الوحدات». «تأمين مستلزمات الإنتاج بأسعار منخفضة مقارنة مع السابق ما أدى إلى انخفاض الأسعار».

الحرية – لمى سليمان

كشف معاون وزير الاقتصاد والصناعة محمد ياسين حورية أن كمية الإنتاج لوحدات تعبئة المياه التابعة للمؤسسة الغذائية لغاية ٢٠٢٥/١٠/٣١ تبلغ ٥٠/٥ مليون لتر، في حين وصلت قيمة المبيعات لنفس التاريخ ٨٠ مليار ليرة سورية بربح قيمته ٢٠/٢ مليار ليرة.

وأوضح حورية في تصريحه لصحيفة "الحرية" أنه تم ادخال خط إنتاج جديد إلى وحدة تعبئة السن خلال عام ٢٠٢٥ لعبوات جديدة بطاقة إنتاجية ٦٠٠ عبوة بالساعة، وهي عبوات منخفضة الوزن الفارغ، إذ إن تخفيض الوزن الفارغ للعبوات سيؤدي إلى انخفاض في تكلفة الإنتاج وتحسن من المنافسة.

إضافة إلى أنه سيتم إجراء تقييم شامل لجميع الآلات والخطوط الإنتاجية وبعدها سيتم إجراء دراسة جدوى اقتصادية إما لتحديثها بخطوط جديدة أو إجراء عمرة شاملة للخطوط مع التعديل.

الأضرار والمعالجة

وفيما يخص حجم الأضرار والتأثير السلبي الذي طال المؤسسة خلال عهد النظام البائد وكيف تتم المعالجة أو احتواء الأضرار؟ أجاب حورية إن القطاع العام قد عانى خلال الفترة السابقة من مجموعة من الصعوبات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

ملتقى التطوير العقاري: تجهيز البنى التحتية في سوريا وضمان حقوق المطور والمستفيد والتحول الرقمي للمعاملات العقارية

الحرية – صالح حميدي

كشف خميس سالم المزروعى، رئيس مكتب دولة الإمارات العربية المتحدة في الاتحاد العربي للاستثمار والتطوير العقاري، خلال الملتقى الدولي للتطوير العقاري، اليوم في فندق البوابات السبع بدمشق، عن حاجة سوريا لما يقارب ١٥ سنة لإنجاز البنى التحتية قبل البدء بإعادة الإعمار، بالتزامن مع تأسيس مكاتب وأسواق ومحدن صناعية وغيرها لهذه الغاية.

وعد المزروعى العقارات مجالاً واسعاً

ورئيسياً للربح والعائد المجزي، مستشهداً بالتجربة الإماراتية القوية، والتي لا يمكن تطبيقها بحذافيرها في سوريا.

وأشار المزروعى في الوقت ذاته إلى الفرص الواعدة في سوريا، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار عقلية المستثمر للحصول على أفضل الفرص ودعم الدولة للوصول للهدف والاستمرارية الاستدامة في مشاريع التطوير العقاري.

عراقيل قيصر وسويقت..

وتساءل المزروعى عما إذا تم إلغاء قانون قيصر المفروض على سوريا لكونه يحد من

البنى التحتية.

تغيير منظومة البناء الفردي..

وبين المحروفي ضرورة تغيير المنظومة الخاصة ببناء التطوير العقاري، والانتقال من البناء الفردي إلى منظومة المطور العقاري، عبر إعطاء المطور قطعة الأرض مجاناً وتوصيل الخدمات مجاناً واعتماد مجموعة من الحلول للقطاع الخاص، مثل بنك إسكان وتخطيط وتنفيذ، عبر شركات خاصة قبل تخصيص المساكن والعقارات للمستحقين، والبيع للسوق الحر وبسعر محدد للمواطن.

| تفاصيل أكثر على الموقع

الاستثمار ويعرقل دخولها، وتساءل كذلك عما إذا دخلت سوريا إلى برنامج سويقت العالمي لأن وجوده كذلك معرقل للاستثمار.

وأضاف المزروعى إن المستثمر والمشتري لا يجب أن يعاني من مشكلة القروض، في وضع تعاني منطقة ما من المشاكل والأزمات في الأسواق العقارية، داعياً إلى توفير واستثمار الفرص والحلول عبر استلهاهم التجربة الإماراتية.

من جانبه المهندس خالد المحروفي الرئيس التنفيذي في شركة المراسي العمانية القابضة، عرض لأوجه التشابه بين التجربة العمانية والسورية والإماراتية، كسوق عقاري غير منظم يعاني من مشاكل في

«المفاصلة» في الأسعار باتت على المحك..

كيف سيعيد قرار «تدوين الأسعار» ضبط إيقاعها؟

بعين الرضا، بل ولا يجيدون هذا النوع من السلوك، فيما يفضلون التحايل على الأمر بطرق مختلفة.

يفضل أحمد الراتب (مهندس) الأسعار الثابتة والمحددة والتي لا نقاش فيها على تلك القابلة للأخذ والرد والجدل الذي لا طاقة له على ممارسته، مضيفاً أنه يتجه غالباً إلى المولات ذات الأسعار المحددة، فيما يترك بقية المستلزمات التي فيها هامش كبير للمساومة كالألبسة والأدوات الكهربائية إلى زوجته، التي تجيد هذا النوع من التفاوض.

ويشير إلى أن التفاوض على الأسعار أو المفاصلة، ليست مقتصرة فقط على أسعار السلع والمنتجات في الأسواق بل يتعداه إلى بعض الخدمات كالتي يقدمها المهنيون في مجال تصليح الأجهزة والآلات والمباني وسواها، وهذه الخدمات لا يشملها بطبيعة الحال قرارات ولا تحدها حدود. ويعرب أحمد الراتب عن أمله في يأتي الوقت الذي تسود فيه ثقافة استهلاكية جديدة قائمة الشفافية في الأسواق، من خلال توفير معلومات واضحة حول تكاليف المنتج، ما يمكن المستهلك من اتخاذ قراراته دون القلق من أنه قد تعرض للغبن والمزايدة.

خبرة تسويقية

وتعد المساومة في البيع والشراء، وبخاصة في أنواع معينة من السلع والخدمات، سلوكاً شائعاً ليس في سوريا وحسب بل وفي العديد من الدول.

ويشير خبراء التسويق أن المفاصلة والمساومة في عمليات البيع والشراء ترتبط بعدة عوامل، منها الاستقرار الاقتصادي ودرجة تطور العمل المؤسساتي وكذلك الأنظمة الرقابية، فكلما كان البلد متطوراً تكنولوجياً واقتصادياً تقل ظاهرة المفاصلة، بسبب وجود أنظمة رقابية تجعل تثبيت السعر ينصف الطرفين البائع والمشتري ولا يوجد تغليب لأحدهما على حساب الآخر.

ويرى خبير التسويق مجد العمار، أن قرار تثبيت السعر على المنتج ضروري، ولكنه غير كاف لمنع ظاهرة المفاصلة والتي تعد إرثاً متجذراً، مبيناً أن الأمر يحتاج إلى مزيد من الوقت للوصول إلى نمط استهلاكي يعتمد قانون السعر الواحد أو التسعير الثابت، والذي يحمي المستهلكين من ممارسات التسعير غير العادلة، إذ يمنع الشركات من استغلال الأفراد الذين قد يفتقرون إلى مهارات التفاوض أو المعرفة حول أسعار السوق.

ولفت العمار إلى أن المفاصلة تبدو شائعة على نحو أكبر في الأسواق الشعبية، أكثر منها في المولات والمحال التجارية المتخصصة، حيث يحتفظ الباعة في الأسواق الشعبية بهامش الربح أو مساحة أكبر تتيح له المناورة في حال استخدم الزبون أسلوب المفاصلة.



أزمة ثقة

بدورها أعادت السيدة رحاب عبد الرزاق، أسلوب المفاصلة الشائع في الأسواق إلى ما أسمته "أزمة ثقة" بين البائع والمشتري، وأيضاً إلى مدى مصداقية السعر المطبوع المدون على السلعة.

وتضيف: "كثيراً ما يشعر الزبون بالغبن إذا دفع كامل القيمة المدونة على السلعة، ليكتشف لاحقاً أن سعرها أخفض من ذلك بكثير، وهو ما يجعله (أي الزبون) مضطراً في المرات اللاحقة إلى المفاصلة والمكاسرة للوصول إلى سعر يرضيه.

وتشير السيدة عبد الرزاق إلى أنها رحبت كما كثيرون بقرار إلزام المنتجين والمستوردين بتدوين الأسعار على السلع، ما يضع حداً لطمع بعض التجار، وما يخفف من الاختلافات الحاصلة في الأسعار بين منطقة وأخرى، ولكنها في الوقت نفسه تتساءل، "هل ستكون هذه الأسعار نهائية لا مجال فيها لمساومة أو مكاسرة لإنقاص السعر"؟. "الأمر يحتاج إلى كثير من الوقت" تقول السيدة، حتى تتضح الرؤية وتكشف أبعاد القرار، لكنها ستظل وإلى أن يحدث ذلك مضطرة للمفاصلة والمكاسرة على أمل الحصول على أفضل الأسعار.

المفاصلة "فن نسوي" بامتياز

تشير المعطيات وكما أسلفنا، إلى أن النساء أكثر ميلاً للمفاصلة من الرجال الذين لا ينظر الكثير منهم إلى الأمر

الحرية – عمار الصبح

منذ صدوره قبل شهر تقريباً، لقي القرار الخاص بإلزام المنتجين والمستوردين بتدوين سعر البيع النهائي للمستهلك على كل سلعة ومنتج، الكثير من ردود الفعل المتباينة بين مؤيد ومعارض، وأشبع القرار تحليلاً ودرساً من قبل الجميع، خبراء ومختصين وتجار وصناعيين ومستهلكين أيضاً.

غير أن سؤالاً لا يزال يتردد على ألسنة الكثيرين، حول مدى التزام الزبون بالسعر المدون على السلعة دونما نقاش أو مساومة، وهل من شأن هذا القرار حتى لو جرى تطبيقه بحذافيره، أن يضع حداً للمفاصلة والمكاسرة المعتادة في الأسواق؟.

المفاصلة باقية

في استطلاع جزئي للرأي أجرته "الحرية" على شريحة من المواطنين، أعرب غالبية من استطلعت آراؤهم عن اعتقادهم بأن المفاصلة في الأسعار ستظل باقية حتى ولو جرى تطبيق القرار ودُنّت الأسعار على السلع، واعتبروا أن الأمر لا يعدو حسب قولهم، إجراءً شكلياً ومجرد ورقة مطبوعة على السلعة، إذ سيظل ثمة هامش كبير للمساومة.

فيما أبدى البعض ميلاً نحو تفضيل إلغاء سلوك المساومة من قاموس الأسواق، شريطة وضع أسعار منصفة على السلع لا مجال فيها للمجادلة ولا للنقاش، لافتين إلى أنه ومع الوقت سيعتاد الزبون على عبارة "السعر نهائي ولا مجال للمفاصلة".

وكشف الاستطلاع أن النساء أكثر استخداماً للمفاصلة في الشراء، بل والأكثر إقناعاً لهذا السلوك من الرجال الذي لا يحبذ غالبيتهم التفاوض بشأن السعر مع الباعة.

من الخضار إلى الدواء!!

إحدى السيدات وصفت في حديثها لـ"الحرية"، المساومة والمفاصلة باللعن الذي يحتاج إلى خبرة وممارسه، فهي كما تقول "لا تترك شيئاً إلا وتفصل في سعره، بدءاً من الخضار مروراً بالألبسة وتجهيزات المنزل، وليس انتهاء بالدواء الذي دخل هو الآخر مضمار المفاصلة والمساومة".

وترى السيدة أن المفاصلة وكسر الأسعار باتت بالنسبة لها، من أساسيات عمليات البيع والشراء، بل وسياسة قائمة في السوق بحد ذاتها، لذلك حتى لو جرى تطبيق قرار تدوين الأسعار تماماً، كما تقول "ستظل تتبع الأسلوب ذاته، فهناك دائماً هامش يستطيع البائع التحرك فيه، ما يبقى عنصر المساومة حاضراً في عملية الشراء التي تتصف بالمرونة، على حد وصفها.

مع رفع قيود قانون قيصر.. الموانئ السورية تفتح صفحة جديدة من التعافي الاقتصادي

الحرة – نهلة أبو تك

بعد أعوام من العزلة الاقتصادية والقيود المشددة، تشهد الموانئ السورية، وفي مقدمتها ميناء اللاذقية، تحولاً لافتاً مع رفع قيود قانون قيصر، مما يبشر بمرحلة جديدة من الانتعاش التجاري والصناعي. فالموانئ، التي كانت تشكل الشريان الحيوي لحركة التجارة الخارجية، عانت خلال السنوات الماضية من تراجع كبير في قدراتها التشغيلية، ما انعكس سلباً على حركة السفن وتكاليف النقل والتخزين، وأثر بشكل مباشر على الصناعيين والتجار في الساحل السوري.

فرصة تاريخية لتحريك عجلة الاقتصاد

يصف رئيس غرفة تجارة وصناعة اللاذقية، أنس جود، رفع القيود بأنه فرصة تاريخية لإعادة تنشيط الاقتصاد الوطني، مؤكداً أن الغرفة بدأت بالفعل بتوجيه التجار والصناعيين نحو استثمار المرحلة الجديدة بأعلى درجات الكفاءة. وأشار جود إلى أن الجهود تتركز حالياً على تحسين الإجراءات التجارية واللوجستية في الموانئ، لضمان عودة النشاط البحري تدريجياً واستعادة موقع الموانئ السورية كمراكز رئيسية للتجارة الإقليمية.

آفاق جديدة للنشاط التجاري والصناعي

يرى جود أن إزالة القيود ستتيح تحسين تدفق المواد الخام والسلع، مما ينعكس إيجاباً على القدرة الإنتاجية وجودة المنتجات المحلية. كما أن فتح قنوات تصدير جديدة سيساعد في توسيع الأسواق الخارجية وإعادة بناء سلاسل التوريد التي تعطلت خلال سنوات الركود.

وأضاف أن خفض التكاليف اللوجستية سيمنح المشاريع الصغيرة والمتوسطة فرصة أكبر للنمو، بما يسهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز النشاط الاقتصادي المحلي. وأوضح أن هذه الخطوة تمثل تحولاً عملياً للقطاع الخاص نحو استعادة الثقة بالسوق السورية.

تحديات المرحلة المقبلة

يشدد جود على أن المرحلة القادمة تتطلب إدارة مرنة واستراتيجية واضحة، إذ ما تزال التحديات قائمة في مجالات تحديث البنية التحتية للموانئ، وضمان استقرار سلاسل التوريد، وتبسيط الإجراءات الإدارية. كما أشار إلى أهمية تقدير حجم الاستثمارات المطلوبة بعناية، مع تحقيق التوازن بين سرعة الانفتاح وواقعية التنفيذ، باعتباره العنصر الحاسم في نجاح المرحلة المقبلة.

مؤشرات أولية على التعافي

ورغم أن المؤشرات الاقتصادية المباشرة لم تتبلور بعد، إلا أن حالة الاستعداد والتحفز التي تشهدها الأوساط التجارية والصناعية تعكس تحولاً واضحاً في المزاج الاقتصادي.



فقد بدأ التجار بإعادة تقييم خطط التوريد، وأبدت بعض شركات الشحن الدولية اهتماماً أولياً بإعادة تشغيل خطوطها إلى ميناء اللاذقية، ما يُعدّ إشارة مبكرة إلى عودة النشاط التجاري تدريجياً.

نحو اقتصاد أكثر مرونة واستدامة

يؤكد جود في ختام حديثه أن الموانئ السورية ستكون ركيزة أساسية لإعادة ربط الاقتصاد الوطني بشبكات التجارة العالمية، عبر تطوير قطاع النقل البحري والخدمات اللوجستية. ويضيف أن التخطيط المرن والإدارة الذكية للموارد يمكن أن يحوّل رفع القيود من مجرد إجراء سياسي إلى زخم اقتصادي فعلي، يمهد الطريق نحو اقتصاد أكثر قوة واستدامة في الساحل السوري.

«البحارة والسلطة البحرية» على وئام.. والأخيرة تتخلى عن رابطها الإلكتروني لأجلهم

الحرة – محمد زكريا

تخلّت المديرية العامة للموانئ "السلطة البحرية" عن الرابط الإلكتروني المعتمد سابقاً لتنظيم مواعيد الحصول على الخدمات البحرية من (جوازات بحرية - شهادة الخدمات البحرية- الشهادة الطبية)، اعتباراً من يوم أمس وبشكل فوري، مع التأكيد على أن تسليم الوثائق سيكون

في اليوم نفسه، وذلك حرصاً من المديرية على ضمان استمرارية تقديم الخدمات البحرية والإدارية بكفاءة وانسيابية، ودون تأخير، كما يأتي التخلي عن الرابط انطلاقاً من سعي المديرية الدائم لتطوير آليات العمل وتحسين جودة الخدمات المقدمة للبحارة والمراجعين. بالتأكيد المديرية لجأت إلى التوقف عن العمل بالرابط الإلكتروني، بعد أن تلقت عدة شكاوى من البحارة السوريين والمقصود



هنا "بالبحارة" هو كل شخص يكون مستخدماً أو مشتغلاً أو عاملاً، بأي صفة كانت على متن البواخر أو السفن، وذلك حسب ما جاء في المرسوم 25 لعام 2010 الخاص بمنح الشهادات البحرية، وحسب العديد من البحارة فإن التسجيل عبر الرابط، قد أضر من الحصول على الشهادات البحرية الراغبين بتجديدها، المهم أن المديرية تجاوبت مع البحارة بشكل سريع، ولم تتوان في إلغاء أو التوقف عن العمل بهذا الرابط ولاسيما أن الرابط لم يستمر العمل من خلاله، سوى أشهر قليلة، وبالتأكيد التراجع أو التوقف عن العمل به، يدلّ على أن المديرية تعمل على تذليل كل المعوقات التي من شأنه تأخير العمل في إصدار الشهادات البحرية..

عودة للعمل لفرع طرطوس

كما أعلنت المديرية بأنه سيتم افتتاح فرع المديرية العامة للموانئ في محافظة طرطوس اعتباراً من اليوم، وذلك بهدف تسهيل وتسريع إجراءات إصدار الشهادة الطبية وشهادة الخدمات البحرية ودفاتر البحارة، بما يسهم في تخفيف الأعباء عن

المراجعين وتسريع إنجاز معاملاتهم، مع الإشارة إلى أنه تم التوقف عن العمل بفرع طرطوس منذ بداية التحرير، وبالتالي أصبح بإمكان بحارة طرطوس الحصول على الشهادات البحرية من فرع المحافظة دون الحاجة إلى الإدارة المركزية للموانئ في محافظة اللاذقية.

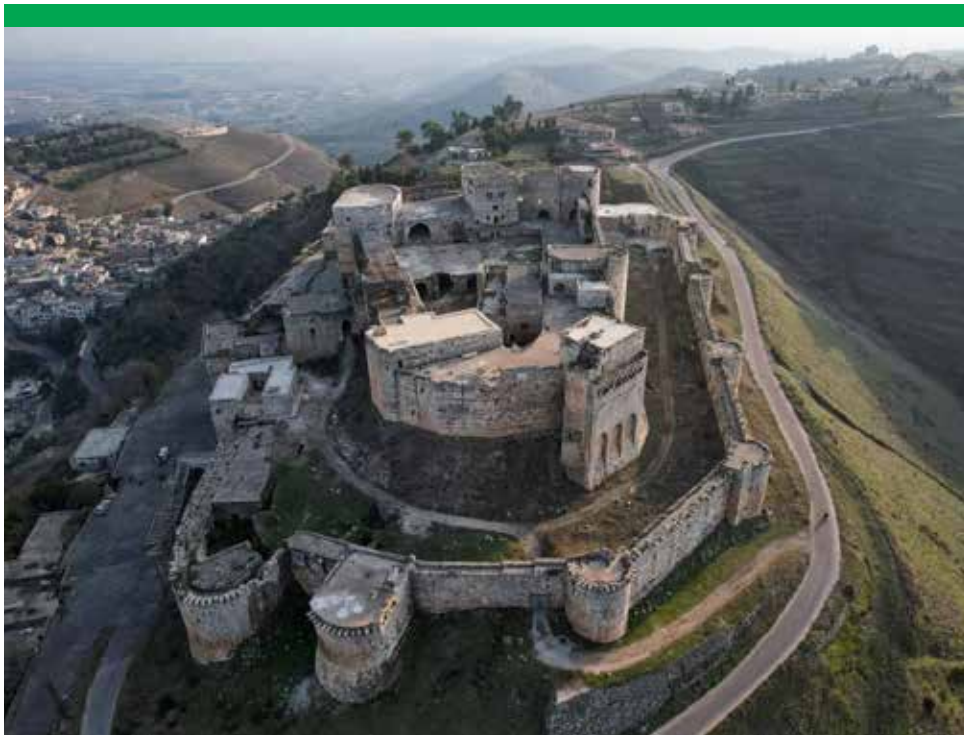
تبسيطاً وتسهيلاً

الخبر البحري المهندس حسام الدوماني أشار إلى أنه لا ضير في أن تتخلى السلطة البحرية عن الرابط الإلكتروني الخاص بتنظيم مواعيد الحصول على الشهادات البحرية طالما أن هذا الرابط يسبب في تأخير صدور تلك الشهادات، وهذا ما يسجل للإدارة الجديدة للموانئ ولاسيما أن هذا الرابط لم يمض عليه سوى أشهر قليلة فقط.

المنح وفق المعايير الدولية

وأوضح الدوماني لـ "الحرة" أن المرسوم 25 لعام 2010 قد حدد شروط الحصول على الشهادات البحرية كما في الوقت ذاته حدد حالات الإلغاء لتلك الشهادات،

4.4 ملايين سائح هذا العام.. خطة لوضع السياحة السورية على خارطة العالمية



الحرية – مليا اسبر

أكد معاون وزير السياحة لشؤون الإستثمار والتطوير المهندس غياث الفراح في تصريح خاص لـ "الحرية" أن السياحة في سوريا شهدت بعد التحرير نهضة جيدة رغم كل التحديات ونقص الخدمات والبنى التحتية المتهاكلة والمدمرة، حيث تم العمل على توحيد الجهود من قبل وزارة السياحة والجهات العامة الأخرى المرتبط عملها بها، وأيضاً العمل على تطوير الخدمات في القطاع السياحي والمنشآت السياحية للمرحلتين الحالية والقادمة وصولاً لتحقيق نسب أعلى في القدوم والإيرادات، منوهاً بمضاعفة الجهد من أجل تفعيل القطاع السياحي، وإعادته إلى ألقه مجدداً لنشهد مواسم سياحية جيدة تضع سوريا على خارطة السياحة العالمية بشكلها الصحيح.

الأرقام مبشرة

وكشف الفراح أن الوزارة تسير بخطا جيدة وفق خططها لأعوام ٢٠٢٥ - ٢٠٣٠ والأرقام مبشرة جداً، حيث سجلت السياحة انتعاشاً لافتاً، وبلغ عدد السياح الذين دخلوا إلى سوريا حوالي (٤,٤) ملايين سائح، وذلك نظراً لتنامي عدد السياح الأجانب والعرب ومنهم المستثمرون القادمون لاستكشاف الفرص الواعدة والسياحة في الوقت ذاته، ومن المتوقع ازدياد العدد في الموسم الصيفي القادم، مضيفاً إنه يتم العمل على زيادة هذه الأعداد خاصة من دول الخليج العربي ودول أخرى، إضافة إلى عودة المغتربين السوريين الذين دخلوا لسوريا حيث إن أغلبهم أقاموا في المنشآت السياحية وعددهم جيد جداً حيث يمكن اعتبارهم سياحاً، ومعظمهم رجال أعمال يرغبون بالإستثمار والمشاركة في نهضة سوريا وإعادة الإعمار، لافتاً أنه خلال المراحل القادمة ستكون هناك

أعداد مضاعفة من السياح وفق خطة وزارة السياحة، حيث ستؤمن قطعاً أجنياً لخزينة الدولة وتساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا.

مشاريع استثمارية

وفيما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية كشف معاون الوزير أن الوزارة طرحت عدداً كبيراً من المشاريع الاستثمارية على نوعين منها المنشآت السياحية القائمة التي بحاجة لإعادة تأهيل وتطوير لتواكب التطور الحاصل في القطاع السياحي والفندقي، وعدد كبير من الأراضي والمواقع العائدة للوزارة أو للجهات العامة الأخرى، مؤكداً وجود إقبال جيد من المستثمرين، كما سنشهد في السنوات القريبة القادمة نهضة في القطاع السياحي من حيث المنشآت الجديدة التي سيتم تشييدها أو المنشآت القائمة التي سيعاد تأهيلها وتطويرها لتواكب السويات العالمية وتحقق عدد الأسرّة وكراسي الإطعام اللازمة لاستيعاب عدد السياح الذي نأمل أن يزداد في المراحل القادمة نتيجة تحسن الأوضاع في سوريا، والعلاقات الجيدة مع الجوار، وكذلك الترويج الذي نسعى للمبادرة إليه واستقدام سياح من مختلف دول العالم وفتح أسواق سياحية جديدة إلى سوريا، موضحاً أن وزارة السياحة تعمل وفق خطة استراتيجية لأعوام ٢٠٢٥ - ٢٠٣٠.

أهمية السياحة اقتصادياً

وعن أهمية السياحة اقتصادياً ومساهمتها بالناتج المحلي بين الفراح أن السياحة لا تعد مجاًلاً للترفيه فقط، إنما أصبحت حاجة اجتماعية واقتصادية وبيئية، فهي صناعة وتجارة بأن واحد، أوجدت مجالات عمل متنوعة، ونشطت اقتصادات الدول من خلال زيادة الاستثمارات، وإدخال القطع الأجنبي، وأوجدت تواصلاً اجتماعياً بين السياح والمواطنين، كما أنها دافع للحفاظ

صعوبات

وحسب معاون وزير السياحة بوجود صعوبات تواجه قطاع السياحة خلال الفترة الحالية هي البنى التحتية المتهاكلة التي تم استهدافها بالقصف من قبل النظام البائد خلال سنوات الحرب، لكن اليوم هناك تضافر لجهود مختلف القطاعات والجهات العامة في سوريا لتنفيذ وتأهيل البنى التحتية بما يساهم بتحقيق نهضة وانطلاقة القطاع السياحي في مختلف المناطق، خاتماً حديثه بالقول إنه بعد التحرير أصبح هناك تكاتف من كل الجهات والشعب السوري للمساهمة بإعادة البناء والإعمار، وتحقيق نقلات نوعية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، إذ تعد السياحة قطاعاً واعداً يساهم في نهضة البلاد ورفع مستوى الدخل للمواطن السوري وجعل سوريا وجهة وقبلة سياحية هامة في المرحلة القادمة.

على البيئة، من خلال المشاريع التي تساعد بتطويرها.

استعادة مكانة سوريا السياحية

معاون وزير السياحة ذكر أن هناك إجراءات تقوم بها الوزارة من أجل استعادة مكانة سوريا السياحية الداخلية والخارجية، كذلك تعمل على خطة ترويجية تسويقية واعدة، من خلال المشاركة الواسعة في المعارض والأسواق الدولية العالمية للترويج لسوريا والمواقع السياحية الأثرية، الدينية، التاريخية، الطبيعية، واستعادة القدوم السياحي من خلال الاتفاقيات التي تعقد بين مكاتب ومؤسسات السياحة والسفر في سوريا والمكاتب والمؤسسات المشاركة في هذه المعارض والفعاليات الدولية، وهناك أكثر من ثلاثين معرضاً سياحياً عالمياً سنوياً سيكون لسوريا مشاركة كبيرة فيها في المرحلة القادمة،

إنتاجه المحلي لا يكفي.. توقعات بانخفاض أسعار الموز خلال الأسبوعين القادمين بزيادة استيراده

الحرية – حسام قره باش

الدول، ونوفر فاتورة استيرادها على الخزينة العامة وننتهي من منافسة الموز المستورد ونبحث عن الحلول الرشيدة لخفض تكاليف زراعته المرتفعة وبالتالي تحقيق إنتاج وفير منه واستقرار نسبي في أسعاره بأسواقنا المحلية؟ عضو لجنة تسيير أعمال سوق الهال محمد العقاد، أكد في تصريحه لـ "الحرية" انخفاض أسعار الموز بشكل ملحوظ خلال الأسبوعين القادمين، بسبب وفرة إنتاجه هذا الموسم في لبنان والرغبة في توريده بكميات كبيرة إلى سوريا، متوقعاً أن يصل سعر كيلو الموز الجملة إلى 6 آلاف ليرة في سوق الهال. وكشف العقاد للحرية عن وصول 4 برادات محملة بالموز من لبنان إلى سوريا يومياً بداية الموسم، وسيزداد عددها بدءاً من الأسبوع القادم، مبيناً وجود فائض من الموز في السوق والذي يتم استيراده من أربع دول (لبنان والإكوادور وكوستاريكا والهند)، إضافة إلى الموز المنتج محلياً (البلدي) والذي لا يلبي الطلب ولا يسد الاحتياج المحلي منه، ولذلك يتم استيراده بكميات كبيرة حيث يباع حالياً كيلو الموز في سوق الهال بسعر الجملة من 7-8 آلاف ليرة، فيما يباع في الأسواق والمحلات وعلى العربات من 12-15 ألف ليرة حسب نوعه.

بمساحة سوريا استحوذت على المرتبة السادسة عربياً بإنتاج 83 ألف طن.

وإذا كانت سوريا تستورد منها أكثر من 50 ألف طن، فلماذا لا نولي هذه الفاكهة اهتماماً بزراعتها أسوة ببقية



رغم التوجه اللافت نحو الزراعات الاستوائية وتوفر إنتاجها في السوق المحلية، إلا أن الأسعار ما تزال دون المأمول، ولا تتوافق مع القدرة الشرائية للمواطن الذي يتفرج عليها متحسراً دون شرائها، لكن وبنفس الوقت لا يمكنه الاستغناء نهائياً عن الموز، الفاكهة الاستوائية الأهم والضرورية في غذائه والتي يعتبرها البعض أفضل غذاء مدرسي لأطفاله.

مع أن زراعة الموز في سوريا شهدت توسعاً ملحوظاً بازدياد مساحات زراعته المكشوفة والمحمية وإنتاجه خاصة في محافظتي اللاذقية وطرسوس، فبعد أن قُدِّر الإنتاج في العام 2021 بـ 107 أطنان، ارتفع الإنتاج في 2024 إلى حوالي 4 آلاف طن كما تشير الإحصاءات، ما جعل الآمال تُسج على التطلع لزيادة إنتاجه وصولاً إلى تصديره خلال سنوات قليلة. والجدير بالذكر، لغاية الآن لا ترتب يذكر لسوريا بين الدول العربية الأكثر إنتاجاً للموز، فمصر اليوم تصدر المرتبة الأولى بإنتاج 1,2 مليون طن ولبنان الصغيرة جغرافياً قياساً

الذرة الصفراء في سوريا.. بين التوسع في الإنتاج وعدالة التسعير

الحرية - محمد زكريا

أنهت المؤسسة العامة للأعلاف تحضيراتها اللازمة لاستقبال موسم حصاد الذرة الصفراء، حيث باشرت في افتتاح ثلاثة مراكز، هي مركز أعلاف حماة، ومعمل تل بلاطحلب، وفرع أعلاف دير الزور، الأمر الإيجابي هو قرب مراكز الاستلام من أماكن زراعة المحصول وهذا يسهل عمليات الاستلام، ويأتي ذلك في إطار حرص المؤسسة على تأمين المواد العلفية.

لا تغطي أكثر من 15٪

وحسب المعطيات الواردة إلينا من المؤسسة فإن كميات الإنتاج لهذا الموسم من المتوقع أن تصل إلى نحو خمسة آلاف طن فقط، وهي لا تغطي أكثر من ١٥٪ من حاجة السوق المحلية، وبالتالي فإن اللجوء إلى استيراد المحصول أمر لا مفر منه، وذلك لتغطية حاجة السوق المحلية، مقابل صفر من إنتاج الموسم الماضي، في حين وصل المستورد للعام الماضي إلى ٤٧,٥ ألف طن، كما أشارت

المعطيات إلى أن المؤسسة قد أعلنت عن البدء في عمليات الاستلام منذ يوم السبت الماضي، لكن إلى الآن لم تسجل أية حالة استلام.

محصول استراتيجي

الخبرة الزراعية الدكتور انتصار الجبوي أشارت إلى أن الذرة الصفراء تُعدّ من المحاصيل الاستراتيجية التي يزداد عليها الطلب محلياً، لكونها المكوّن الرئيسي في صناعة الأعلاف، وبالتالي فهي تمثل حلقة أساسية

في سلسلة الأمن الغذائي الوطني، موضحة أنه مع تزايد التوجه نحو دعم الأعلاف المحلية وتقليل الاستيراد، خطت المؤسسة العامة للأعلاف خطوة إيجابية بافتتاح مراكز جديدة لاستلام الذرة الصفراء من الفلاحين، منها فرع أعلاف حماة، ومعمل تل بلاطحلب، وفرع دير الزور، لتسهيل عمليات الاستلام وتقريب الخدمات من مناطق الإنتاج.

تسعير حقيقي

وبينت الجبوي لـ (الحرية) أنه على الرغم من أهمية هذه الخطوة لجهة البنية التنظيمية والتسهيل الإداري، إلا أن نجاحها الحقيقي، يرتبط بشكل مباشر بتسعير المحصول بشكل عادل ومجز، مضيغة إن افتتحت مراكز الاستلام بشكل خطوة في الاتجاه الصحيح، لكنها لا تحقق هدفها ما

لم يكن سعر الشراء مشجعاً للفلاح، فإذا لم يُغطّ السعر تكاليف الإنتاج ويؤمن هامش ربح منطقي، فلن يكون هناك حافز حقيقي للاستمرار في زراعة الذرة الصفراء، مهما كانت التسهيلات الإدارية متاحة.

ركيزة لقطاع الأعلاف

ونوهت الجبوي بأن هذا المحصول ليس مجرد محصول موسمي، بل هو ركيزة لقطاع الأعلاف، وبالتالي فإن سياسة التسعير العادل هي المدخل الأساس لتشجيع التوسع في زراعتها مستقبلاً، خصوصاً في المناطق التي تمتلك مقومات مناسبة من تربة ومياه ومناخ، مؤكدة أن تكامل السياسات الزراعية والتسويقية هو ما يضمن تحقيق الهدف النهائي من دعم هذا المحصول، أي تحقيق توازن بين مصلحة الفلاح والمربي والمستهلك.

بأسعار تصل إلى 260 دولاراً للطن.. «أعلاف حلب» تفتح باب الاستلام لمحصول الذرة في تل بلاط

الحرية - أنطوان بصره جي

كشف مدير فرع المؤسسة العامة للأعلاف بحلب مجد عبد العظيم الحاج عمر عن بدء استلام محصول الذرة الصفراء من المزارعين في محافظة حلب.

وأضاف الحاج عمر خلال تصريح لـ (الحرية): في إطار سياسة المؤسسة العامة للأعلاف وحرصاً منها على تأمين المواد العلفية للمربين، بدأت بتسلم المحصول في مركز الاستلام في معمل تل بلاط، حيث يبلغ سعر الطن الواحد من الذرة الصفراء المجفف آلياً ٢٦٠ دولار، في حين يبلغ سعر الطن الواحد من الذرة الصفراء المجفف طبيعياً ٢٤٠ دولار.

وأوضح الحاج عمر وجود لجنة مشرفة على أعمال تسليم المحصول مكونة من لجنة رئيسية وفرعية من المؤسسة العامة للأعلاف بحلب ومنحوب من اتحاد الفلاحين ومنحوب من مديرية الزراعة، مهمتها الرئيسية تسهيل عمليات استلام المحصول من المزارعين وفق الأصول والمواصفات المحددة. جدير ذكره أن المؤسسة العامة للأعلاف تهدف من خلال هذه الخطوة إلى دعم المزارعين وتشجيعهم على تسليم المحاصيل، مما يساهم في تعزيز الإنتاج الزراعي والحيواني في المنطقة.

تصوير: صهيب عمرية



عزوفٌ عن توريد الذرة الصفراء بدير الزور رغم افتتاح مركز للتسويق.. والتسعييرة على رأس الأسباب

الحرية – عثمان الخلف

لم تُسجل في دير الزور أي عمليات توريد لمحصول موسم الذرة الصفراء، للعام الجاري، حتى تاريخه، وذلك بالرغم من افتتاح فرع المؤسسة العامة للأعلاف مركزاً للاستلام في ناحية التبنّي، بريف دير الزور الغربي منذ أول من أمس الثلاثاء.

عزوفٌ واضح

بدا واضحاً للعيان أن ثمة عزوفاً لدى فلاحي المحافظة ممن زرعوا محصول الذرة الصفراء، هذا الموسم، عن توريد المحصول إلى فرع المؤسسة العامة للأعلاف، تمحورت أسبابه، حسب أحاديثٍ لعددٍ من الفلاحين مع مكتب "الحرية" بدير الزور، حول أن سعر الشراء الذي وضعته المؤسسة العامة للأعلاف غير مُجزٍ، قبالة ماتكبدوه من تكاليف مُرتفعة لزراعته، بدءاً بحراثته، إلى عمليات الري، وتزويده بمادة السماد، إلى حين قطافه، ناهيك عما سيُضاف لذلك من تكاليف أجرة نقل المحصول إلى مركز الاستلام الوحيد المُفتتح في ناحية التبنّي، بالنسبة للمناطق البعيدة جغرافياً عنه، إذ يُؤكد جاسم الحسين – من سكان بلدة الخريطة، ويمتلك حقلاً للذرة الصفراء، مؤلف من 5 دونمات، بأن السعر المُستحق فعلياً لا يجب أن يقل عن 325 دولاراً للطن الواحد، فكلغة حراثة الدونم الواحد وصلت إلى 250 ألف ليرة سورية، وكيس السماد 350 ألفاً، في حين أن سقاية الدونم الواحد بلغت كلفتها 500 ألف ليرة، وكانت مع مجموع عدد الريات بكلغة 2 مليون ليرة، وكلغة قطاف الكيس الواحد من الذرة 20 ألف ليرة، وبذار الذرة الذي يحتاجه الدونم الواحد كلفته 1,4 مليون ليرة، عدا عن أجرة العاملين، مُشيراً إلى أن متوسط إنتاجية الدونم تبلغ 700 / كغ.

وبذلك تكون كلغة سقاية 5 دونمات، هي 2 مليون ليرة وأكثر حسب عدد الريات، وتسميد الحقل الذي وضعت فيه 4 أكياس هي 1,4 مليون ليرة سورية، والحراثة 1,2 مليون ليرة، تُضاف 20 ألف ليرة ثمن كيس القطاف الواحد، وبحسبة بسيطة تجد أن تسعييرة 250 دولاراً غير مُجزية، فكلغة زراعة المحصول بذلك تصل إلى 600 دولار، وبالنظر لكون أغلب الحيازات الزراعية صغيرة، مع متوسط الإنتاجية المذكور فإن ما سيحصل عليه الفلاح وفق هذه التسعييرة، ووفق مساحة الحقل المذكورة آنفاً هو 1125 دولاراً، وبذلك يكون هامش الربح قليلاً، هذا إن لم تُضف عليها ما سيُتبع من تكاليف قطاف المحصول ونقله لتوريده للمركز، إضافة لتكاليف الوقاية ورش المبيدات.

ويلفت عبد الوهاب المصطفى من سكان بلدة المريعة بالريف الشرقي – إلى أن لا مكافآت تشجيعية تُعطى لدفع الفلاح لتوريد إنتاجه، هذا ناهيك عما سيتكبده من تكاليف في عمليات النقل، بالنظر لبعد مركز الاستلام عن كثير من مناطق دير الزور، وما سيواجهه الفلاح من مشاكل بخصوص الرطوبة ونسبها والمعايير التي وضعت لاستلام الذرة المنتجة، الأمر الذي يدفعه لبيع إنتاجه في السوق المحلية، في ظل مخاوفه من هطول الأمطار وما سيواجهه من

مشاكل على صعيد تجفيف محصوله، والذي يتم يدوياً، على فسحات الطرق وأسطح المنازل، مُبتعداً بذلك عن الإشكاليات التي ذكرناها، فتجد سعر الطن الواحد عند التجار المحليين يصل إلى 255 دولاراً، مُتجاوزاً السعر الرسمي، مع ما سيوفره البيع المباشر عليهم من تكاليف وجهود كذلك.

جاهزية.. ولكن

من جانبه أكد مدير فرع المؤسسة العامة للأعلاف بدير الزور، المهندس يحيى الراوي في تصريح لـ "الحرية"، اتخاذ كافة إجراءات استلام محصول الذرة الصفراء من الفلاحين، وذلك في المركز الخاص بذلك، والمُفتتح في ناحية التبنّي، بريف المحافظة الغربي، مُقرأ بالوقت نفسه بأن لا إقبال على التوريد إلى الآن، رغم مرور ٤ أيام على افتتاحه لغرض تسويق المحصول لهذا الموسم، أملاً أن يختلف الوضع خلال الأيام القادمة، شاكياً من عدم امتلاك فرع مؤسسته مُجففاً خاصاً بها.

أسباب العزوف

معاون مدير زراعة دير الزور للشؤون الزراعية ووقاية المزروعات المهندس عبد الحميد العبد الحميد، أشار إلى زراعة محصول الذرة الصفراء، تتم وفق عروتين، وهما: عروة أساسية، وأخرى تكثيفية، الأولى تُزرع في شهر نيسان، والثانية من 15 حزيران، لغاية 15 تموز من صيف كل عام.

موضحاً أن زراعة محصول الذرة الصفراء في دير الزور يتم كعروة تكثيفية، وقد بلغت مساحات الحقول المزروعة لهذا الموسم

1024 / هكتاراً، فيما تصل التقديرات الإنتاجية إلى 7500 طن.

وأضاف: "هناك جملة من الأسباب تقف خلف عزوف الفلاحين عن توريد محصولهم، ويأتي على رأس تلك الأسباب، تأخر المؤسسة العامة للأعلاف في وضع التسعييرة الخاصة بشراء المحصول، مُقرأ بأنها غير مُجزية، بالنظر لارتفاع تكاليف مستلزمات العملية الإنتاجية، إضافة لتأخر صدورهما، حيث صدرت أول من أمس، ففي العادة يبدأ قطاف أو حصاد محصول الذرة بداية شهر تشرين الأول من كل عام، وبالتالي فإن تسعييرة المحصول كان لابد أن تصدر في بداية الشهر المذكور، مع آلية الاستلام وشروطه وموعده، لكن سعر الشراء لم يصدر إلا قبل يومين من الآن، وبالتالي فإن مؤسسة الأعلاف تتحمل مسؤولية على هذا الصعيد، مع عدم امتلاك فرع أعلاف دير الزور مُجففات خاصة به، والموجود منها يعود لإحدى المنظمات الدولية يعمل في ناحية التبنّي، وطاقته الإنتاجية ضعيفة جداً، هنا مع تأخر صدور التسعييرة، وكون موعد القطاف أو حصاد المحصول قد بدأ منذ بداية الشهر الفائت، فإن الفلاح يضطر خوفاً من هطول الأمطار الخريفية وما سيواجهه من مشاكل بالنسبة لتجفيف المحصول كونه يتم في الغالب يدوياً، إلى بيعه في السوق المحلية، حيث يُباع كما في أسواق مدينتي الميادين والعشارة وبلدة الشميطية، وهذا رصدته عياناً، بسعر يتراوح ما بين 2900 – 3000 ليرة سورية للكيلو الواحد، ويتم بيعه بغض النظر عن التجفيف ونسبة الرطوبة، في حين أنه عند التوريد لفرع مؤسسة الأعلاف، لابد أن لا تتجاوز نسبة الرطوبة الـ 14% وبالتالي سيعيش الفلاح قلق القبول والرفض وما يتبعه



من تكاليف اللجوء للتجفيف، وما يرافق ذلك من أجرة تحميل ونقل، فسابقاً كان هناك 4 – 5 مراكز استلام، وهي بذلك قريبة بالنسبة للفلاح بمختلف المناطق، فيما اليوم لا يوجد سوى مركز واحد، وهو المُفتتح في التبنّي، وبالتالي فهو يجد أن السعر بالسوق المحلية أفضل مع ما يوفره ذلك عليه من تكاليف دُكرت آنفاً حول التوريد لمؤسسة الأعلاف.

ويلفت المهندس العبد الحميد إلى الدور السلبي الذي لعبه تأخر صرف فواتير محاصيل أخرى كالقمح والقطن، إلى درجة أن بعضها عن العام الفائت ولم تُستكمل بعد، ناهيك عن غياب المكافآت والحوافز التشجيعية التي تدفع الفلاح لتفضيل تسويق محصوله للمؤسسة، فالسعر المُعطى من مؤسسة الأعلاف مُقارب للسوق المحلية بل أقل، مع فارق ما سيواجهه كما أسلفنا من تكاليف حين التوريد، ناهيك عن تأخر صرف ثمن المحصول، فبيعه بالسوق المحلية ضمن استلام الثمن مباشرة.

تساؤل

اضطرار الفلاح لبيع محصول في السوق المحلية جاء للأسباب المذكورة سابقاً، إن لجهة التسعييرة الموضوعة من قبل المؤسسة العامة للأعلاف، وهي غير مُجزية، ناهيك عما سيواجهه من تكاليف حين توريده لمركز التسويق، فهناك فارق واضح بين التسعيرتين تميل كفته لتجار السوق المحلية، والذين أيضاً خفصوا من سعر الشراء قليلاً، بالنظر لما يُفرض عليهم من أجور من قبل الجمارك، والذي يدفع ثمن ذلك بالنهاية هو الفلاح، الذي بات يجد نفسه الخاسر الوحيد بالمعادلة، وسط تساؤلات حول ماهية ما يُسمى الترفيق وواقعية ما يُفرض بموجبه، هي تساؤلات تحتاج إجابة، مع مُجمل ما يجري بالنسبة لمشهد زراعة محصول الذرة الصفراء وسواها من محاصيل استراتيجية، والتي تتطلب دعماً والتفاتة من قبل وزارة الزراعة والحكومة، فالأمن الغذائي بلاشك هو خط أحمر، ونهوض القطاع الزراعي في سوريا، لاسيما بدير الزور وعموم المحافظات الشرقية يعني تعافياً على مختلف الصعد، فالشرق السوري هو سلة الغذاء الرئيسة كما نعلم ويعلم المعنيون بالشأن الزراعي.

البطاطا الجديدة إلى الأسواق بعد نفاد المخزنة

الحرية – حسام قره باش

أكد عضو لجنة تسيير أعمال سوق الهال محمد العقاد انخفاض أسعار مادة البطاطا حالياً بسبب تسويق موسم العروة الخريفية للبطاطا «التشرينية» إلى الأسواق بكميات وفيرة، حيث يباع كيلو البطاطا بالجملة في السوق بسعر 3 – 4,5 آلاف ليرة. ولغت العقاد خلال تصريحه لـ «الحرية» إلى أن البطاطا السابقة التي سُوّقت كانت بطاطا مخزنة، وقد شارفت على نهايتها بالكامل، بالتزامن مع نزول البطاطا الجديدة إلى الأسواق، متوقعاً أن يكون إنتاج الموسم الحالي من البطاطا ممتازاً، مع تزايد عدد المزارعين المنتجين لها وزيادة إنتاجها بعد أن ارتفعت أسعار البطاطا خلال



وعلى صعيد آخر، كشف رئيس لجنة تسيير سوق الهال عن وجود تصدير لمادة البطاطا إنما بحدود ضيقة وكميات بسيطة، لوجود بطاطا منافسة للبطاطا السورية في الأسواق الخارجية، كالبطاطا المصرية التي تتميز بكمياتها الكبيرة وتكلفتها الأرخص وشحنها عن طريق البحر إلى دول الخليج قياساً بشحن البطاطا السورية عبر البر المرتفع التكلفة.

وقال العقاد: موسم البطاطا الحالي وافر جداً، ولدينا فائض إنتاج يلبي الطلب ويسد الاحتياج المحلي ويزيد، لذلك نبحث عن أسواق تصديرية لها، مشيراً خلال حديثه إلى تصدير حوالي ٥ برادات يومياً وزن كل براد ٢٥ طناً، مبرراً تراجع تصدير البطاطا حالياً كونها جديدة حديثة القلع وتتميز بطراوتها ولا تتحمل التصدير على حدّ قوله.

أجور تخزينها وتبريدها وتكاليف النقل، في حين ستشهد البطاطا الجديدة انخفاضاً بسبب تسويقها من المزارع إلى السوق مباشرة، منوهاً بوجود فائض من البطاطا ومن مختلف الخضار كالبصل والبندورة التي يباع الكيلو منها في سوق الهال بـ ١٥٠٠ ليرة.

الفترة الماضية ووصل سعر الكيلو إلى ٨ آلاف ليرة في الأسواق المحلية. وبين العقاد أن البطاطا المخزنة سابقاً جرى بيع الكيلو منها بالجملة بسعر ٢٥٠٠ ليرة، وبيع في الأسواق بسعر ٥ آلاف ليرة، عازياً ارتفاع أسعارها في الفترة الفائتة إلى

المناطق الصناعية في اللاذقية..

ورشة اقتصادية مؤجلة تنتظر التمويل والإرادة

الحرية – باسمه اسماعيل

تقف محافظة اللاذقية اليوم أمام تحدٍ اقتصادي كبير، يتمثل في إعادة تفعيل مناطقها الصناعية، التي يعول عليها في تحريك عجلة الإنتاج، وإيجاد فرص العمل وتنظيم الحرف داخل إطار قانوني وتنموي.

رؤية لإعادة التفعيل

في لقاء لـ «الحرية» مع مدير صناعة اللاذقية المهندس عبد الرزاق السالم، حول آلية تفعيل المنطقة الصناعية في اللاذقية وأسباب تعثر بقية المناطق الصناعية في المحافظة. أوضح السالم أن تفعيل المنطقة الصناعية في اللاذقية سيتم عبر استكمال البنية التحتية الأساسية من كهرباء وصرف صحي ومياه وطرق، إلى جانب تسهيل التراخيص الإدارية ونقل الفعاليات الصناعية المخالفة من داخل المدينة إلى مواقعها المخصصة، ما يساهم بتنظيم النشاط الصناعي، وتخفيف الضغط عن الأحياء السكنية، وتحقيق تنمية اقتصادية منظمة.

وفيما يتعلق في حل تعثر المناطق الصناعية في (عرمتي – ديروتان، والكركيت – فدره) أشار السالم إلى أن المديرية قامت بمشاركة لجنة من وزارة الاقتصاد والصناعة، وبمتابعة مباشرة مع الوحدات المحلية والجهات المعنية، بالكشف على واقع المناطق الصناعية في كل من (ديروتان – فدره – الحفة – جبلة – اللاذقية) لدراسة واقعها وتذليل العقبات، المتعلقة بالتمويل وتأخير التنفيذ، ووضع مقترحات لدعم هذه المناطق، بهدف تفعيلها وتحقيق الاستثمار الصناعي فيها.

وفي مدينة جبلة، لا يزال ضيق المساحة يمثل التحدي الأكبر، حيث بين السالم أن هناك دراسة للتوسع المكاني للمنطقة الصناعية، أو تخصيص منطقة صناعية جديدة بالقرب من المدينة، كما يتم التنسيق مع الصناعيين لنقل الأنشطة إلى مناطق صناعية أخرى مهيأة لاستيعابهم.

المطلوب الإسراع بالتنفيذ

ونوه السالم بأن أهمية استكمال المناطق الصناعية، سيؤمّن فرص عمل واسعة، ويدعم الاقتصاد المحلي ويعزز الإنتاج، مبيناً أن المطلوب الإسراع في التنفيذ، وتقديم تسهيلات لجذب المستثمرين، وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص.

رغم وضوح الرؤية، إلا أن المعوقات تبقى حاضرة، فيحسب المهندس السالم: تتلخص التحديات في تأخر إنجاز البنية التحتية، وضعف التمويل أو اعتماده على مصادر محدودة إضافة إلى العقبات الإدارية والتنظيمية، وعدم توفر بعض الخدمات الأساسية.

بين الضجيج والانتظار

لا يختلف المواطنون في تقييمهم لواقع الورش والحرف المنتشرة داخل الأحياء السكنية، حيث يرى أبو مازن، أحد سكان حي الصليبية، أن الوضع الحالي يؤثر سلباً على جودة الحياة، الورش الميكانيكية والحداثة داخل الأحياء السكنية تسبب ضجيجاً مستمراً وتلوثاً بصرياً وبيئياً، نحن لا نريد قطع أرزاق أصحاب المهن، لكننا نطالب بنقلها إلى أماكنها المخصصة. في المقابل، ينظر فادي أبو إبراهيم، صاحب ورشة نجارة، إلى المناطق الصناعية كـ «خلاص منتظر»، مبيناً إذا تم تجهيز المناطق الصناعية بالخدمات اللازمة، سننتقل فوراً، لأن وجود بيئة عمل منظمة يحمينا من المخالفات، ويفتح المجال أمام تطوير مهنتنا. أما أبو رامي، فيلخص الموقف من زاوية اقتصادية اجتماعية، قائلاً: استكمال المناطق الصناعية وتوسيعها، سيعيد الحياة للحرف الصغيرة والمتوسطة، ويخلق فرص عمل للشباب، نحن بحاجة إلى بيئة حقيقية للإنتاج، لا مجرد أماكن مؤقتة داخل الأبنية السكنية.

الصناعة قاطرة التنمية الغائبة

ترى الخبرة الاقتصادية ميساء محمود أن المناطق الصناعية، تمثل أداة استراتيجية لإعادة التوازن إلى الاقتصاد المحلي، موضحة أن نجاح المشروع لا يرتبط فقط بالبنية التحتية، بل بقدره الدولة على إيجاد بيئة استثمارية جاذبة. وأضافت محمود: المناطق الصناعية ليست مجرد أراضٍ مهيأة للإنتاج، بل منظومات اقتصادية متكاملة، نجاحها يعني إيجاد سلاسل قيمة إنتاجية جديدة، وتعزيز فرص العمل، وزيادة الناتج المحلي، مبينة أن المطلوب اليوم آلية تمويل مرنة، وتبسيط للإجراءات الإدارية، وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص.

من «الورش العشوائية» إلى «المنظومة المنتجة»

ولفتت الخبرة الاقتصادية إلى أن المشروع يمثل نقلة نوعية في هيكلة النشاط الصناعي بالمحافظة، فاستكمال العمل في هذه المناطق يعني تحويل النشاط الصناعي من الطابع الفردي العشوائي إلى إنتاج منظم وقابل للنمو.

وتقدر مصادر اقتصادية أن تشغيل هذه المناطق بالكامل، سيؤمّن آلاف فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، ويسهم في رفع الناتج المحلي الصناعي في المحافظة، بنسبة تصل إلى ١٥٪ خلال السنوات الثلاث الأولى من التشغيل، إذا ما استكملت البنية التحتية وجرى جذب المستثمرين بالشكل الكافي.

كما أن وجود هذه المناطق سيخفف الضغط عن المدينة، ويعيد توزيع النشاط الاقتصادي جغرافياً، ما ينعكس إيجاباً على توازن النمو بين الريف والمدينة.

عصب الاقتصاد

بين ضجيج الورش داخل المدينة وصمت الأراضي الصناعية المتوقفة، تبدو اللاذقية على مفترق طريق اقتصادي، فيما أن تتحول هذه المناطق إلى محرك تنمية حقيقي، يدعم الإنتاج ويوفر فرص العمل، أو تبقى مشاريع على الورق تنتظر الاعتمادات.

لكن الأكيد أن الصناعة – كما يصفها الخبراء – ليست قطاعاً ثانوياً، بل عصب الاقتصاد، وخط الشروع لأي نهضة اقتصادية مستدامة تعيد للمحافظة مكانتها كأحد أهم مراكز الإنتاج في الساحل السوري.

برنامج إسكان الشباب يعتمد آلية تمويل ثلاثية لضمان استمراريته

الحرية – منال الشرع

يُعد "برنامج إسكان الشباب" من أهم وأكبر المشاريع التي كلفت بها المؤسسة العامة للإسكان في سوريا، حيث يهدف إلى تلبية احتياجات شريحة واسعة من المواطنين عبر توفير مساكن بآليات تمويل ميسرة ومدعومة.

وفي تصريحه لـ "الحرية" تحدث مدير الإسكان أيمن مطلق عن الخطوات التي قامت بها الوزارة، موضحاً أنه تم الإعلان عن المشروع بداية عام ٢٠٢٢ بهدف تنفيذ ١٠ آلاف مسكن بمساحات صغيرة في محافظات دمشق وريفها، حلب، حمص، حماة، واللاذقية. ونظراً للإقبال الكبير من المواطنين على الاكتتاب في حينه، اتخذ القرار بقبول جميع المكتتبين في المحافظات السورية كافة.

وتم توزيع المكتتبين على مراحل زمنية مختلفة للتسليم تراوحت بين (٥، ٧، ١١، ١٢) سنة. ولاحقاً، جرى التوسع بالمشروع خلال أعوام ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، و ٢٠٢٧، ليشمل كافة المحافظات السورية. وبحسب التقرير الذي حصلت (الحرية) على نسخة منه فقد وُعت مساكن المشروع حسب مساحاتها إلى الفئات الآتية: الفئة (أ) بمساحة ٨٠-١٥٠ م^٢، والفئة (ب) بمساحة ٧٠-١٧٥ م^٢، والفئة (ج) بمساحة ٦٠-١٦٥ م^٢.



آلية التمويل والتسديد

ونوه مطلق إلى أن البرنامج اعتمد على آلية تمويل ثلاثية لضمان استمراريته ٣٠٪ دعم حكومي على شكل قرض بدون فائدة، ٣٠٪ تمويل من المكتتبين (دفعة نقدية وأقساط شهرية)، و ٤٠٪ قروض مولتها المؤسسة من سيولتها الذاتية.

تسليم المسكن

وأضاف: يمكن تسليم المسكن جاهزاً للسكن، أو على الهيكل مع إكساء جزئي، وتحدد القيمة التخمينية وفقاً لذلك، ويلتزم المخصص بمسكن على الهيكل مع إكساء جزئي باستكمال أعمال إكسائه خلال مدة سنة واحدة من تاريخ التسليم. حالة المشاريع التنفيذية

والإحصاءات الميدانية

وأوضح مطلق أن البيانات الإحصائية للمشاريع تُظهر حالة متفاوتة من التنفيذ والتخصيص بين المواقع المختلفة، وهي:

المشاريع التي لا تزال في المراحل الأولية (ملكيات غير منقولة): تشير البيانات إلى وجود موقعين تبلغ مساحة أحدهما ٨٤,٩٦ هكتاراً والثاني ١١ هكتاراً، حيث لا تزال ملكية الأرض فيهما قيد النقل للمؤسسة. ويقع كلا الموقعين خارج المخطط التنظيمي للمدن. وبسبب هذه التحديات، فإن عدد الوحدات السكنية في كلا المشروعين غير مدروس بعد، وجميع حالات التخصيص أو التنفيذ (على الهيكل أو قيد التنفيذ أو غير المنفذة) تسجل صفر وحدة سكنية.

«التعليم العالي» تعلن عن مفاضلة ملء الشواغر بأكثر من 30 ألف مقعد

الحرية

أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أنه سيتم خلال الأيام القليلة القادمة إصدار مفاضلة ملء الشواغر، والتي ستتيح فرصة جديدة للطلاب الذين لم يحصلوا على قبول في المفاضلة العامة، وذلك في ضوء وجود أكثر من ثلاثين ألف مقعد شاغر في عدد من الجامعات الحكومية والخاصة في الجمهورية العربية السورية.

وأوضحت الوزارة أن مفاضلة ملء الشواغر ستشمل: التعليم العام، التعليم الموازي، والتعليم الخاص.

كما ستتاح المفاضلة أمام الطلاب من حملة الشهادة الثانوية السورية وغير السورية، إضافة إلى حملة الشهادات الثانوية القديمة، وذلك حرصاً من الوزارة على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتأمين مقعد جامعي لكل طالب مستحق وفق أسس القبول المعتمدة.

وجددت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التزامها الدائم بدعم العملية التعليمية، والعمل المستمر على توفير الفرص المناسبة للجميع، بما يضمن العدالة والشفافية في عملية القبول الجامعي.



مدارس من تحت الركام..

التعليم يعود إلى قرى جبل الأكراد في ريف اللاذقية

الحرية – سراب علي

رغم التحديات وقلة الإمكانيات، تتكامل جهود المجتمع المحلي والمنظمات الدولية ومديرية التربية لتثبيت حضور التعليم في كل قرية من قرى جبل الأكراد، المدارس التي وُلدت من تحت الركام باتت رمزاً للإصرار والإرادة. ففي جبل الأكراد، لا تُبنى المدارس بالحجارة فقط، بل بالإيمان بأن المستقبل يبدأ من مقعد صغير داخل خيمة تقاوم الريح، تحمل بين جنباتها كل معاني الأمل. وضعت مديرية التربية والتعليم في اللاذقية خطة متدرجة لإعادة تفعيل التعليم في قرى جبل الأكراد، تتضمن: تأمين أماكن بديلة للتدريس مهما كانت بسيطة، رفد المدارس بالكتب والمقاعد والكوادر التعليمية. تنفيذ أعمال الصيانة والتأهيل بالتعاون مع المنظمات والمجتمع المحلي.

استعادت حيويتها تدريجياً..

في جولة ميدانية نفّذتها مديرية التربية والتعليم في محافظة اللاذقية، شملت قرى المريج، سلمى، الفرز، دورين، الدويركة، المغيرة، مرج الزاوية، الحمرات، مزّين، الحدادة، أرض الوطن والمارونيات، تبين أن العملية التعليمية استعادت



حيويتها تدريجياً بدعم المجتمع المحلي والمنظمات الإنسانية.

ففي قرية المريج، استأنف التعليم في مدرسة الحلقة الثانية نحو ٥٠ تلميذاً رغم نقص الأثاث، بينما تضم مدرسة الحلقة الأولى ١٨٥ تلميذاً وتنفّذ مشروع تعويض الفاقد التعليمي بالتعاون مع جمعية موزاييك ضمن مشروع "يم".

صفوف مؤقتة..

وفي بلدة سلمى، تحوّلت خيم اليونيسيف إلى صفوف مؤقتة تستقبل ١٧٥ طالباً من القرى

المجاورة من الصف السابع الأساسي حتى الثالث الثانوي، بانتظار إعادة تأهيل المدرسة الأساسية من قبل منظمة ADRA.

أما مدرسة الفرز فتضم أكثر من ٢١٠ تلاميذ يعيشون واقعاً تعليمياً مستقرّاً نسبياً رغم الحاجة إلى المياه والكتب. وفي الدويركة، استقطبت المدرسة الجديدة ١٥٠ تلميذاً وتستكمل حالياً أعمال تجهيز السور والساحة المدرسية.

تُبنى بإصرار

من الميدان أكد مدير التربية والتعليم

في محافظة اللاذقية وليد كبولة في تصريح نقلته "الحرية" أن الواقع التعليمي في جبل الأكراد يشهد نهضة حقيقية بعد سنوات الحرب، موضحاً أن المدارس هناك حيّة، تتحرك، وتُبنى من جديد خطوة بخطوة، بإصرار الكوادر التعليمية ودعم المجتمع المحلي والمنظمات من الميدان.

وأضاف كبولة: العمل في مدارس قرى الجبل ليس مهمة إدارية فحسب، بل مسؤولية أخلاقية تجاه أبنائنا الذين يستحقون بيئة تعليمية آمنة وفرصاً متكافئة للتعلم، ما يُنجز على الأرض اليوم هو الرد الأقوى على كل شائعة تحاول التقليل من حجم الجهود المبذولة.

العزيمة في عيون أبنائنا

وخلال لقائه المعلمين والطلاب في بلدة سلمى، شدّد مدير التربية على أن العلم يشكل التحدي الحقيقي في وجه اليأس، مضيفاً: إن العزيمة التي نراها في عيون أبنائنا والمعلمين هي أبلغ رسالة أمل يمكن أن تُوجّه اليوم من قلب الجبل. وختم كبولة بالتأكيد على أن كل مبادرة لترميم مدرسة أو تجهيز خيمة تعليمية هي رسالة أمل تُترجم بالأفعال، الميدان يشهد بما يُنجّر، وليس بما يُقال.

لتسهيل خدمات الطلاب والمتقاعدين اتفاقية تعاون بين جامعة طرطوس و«السورية للبريد»



الحرية – سناء عبد الرحمن

وقّعت جامعة طرطوس ظهر اليوم اتفاقية تعاون مع المؤسسة السورية للبريد لتقديم خدمات مميزة للطلبة والكادر التدريسي والمتقاعدين. مدير عام المؤسسة السورية للبريد عماد الدين حمد أكد لـ«الحرية» أن الاتفاقية تهدف إلى تسهيل عملية دفع الأقساط الجامعية للطلاب في جامعة طرطوس، وقال: بموجب هذه الاتفاقية سيتمكن الطلاب من دفع رسومهم في مكتب البريد المتواجد داخل الجامعة، بالإضافة إلى أي من مكاتب البريد المنتشرة في محافظة طرطوس وريفها التي يبلغ عددها حوالي ٤٠ مكتباً، وذلك عبر النظام الموحد الذي يربط جميع هذه المكاتب.

وأوضح حمد أن الاتفاقية تتضمن أيضاً توفير عدد من الخدمات الأخرى، منها خدمة «الشام كاش» وخدمات السجل المدني في مكاتب البريد، فضلاً عن إمكانية شحن الطرود داخلياً وخارجياً في المستقبل القريب. وأضاف: نسعى دائماً لتسهيل الوصول إلى الخدمات الأكاديمية والإدارية للطلاب والموظفين على حد سواء، ما يعزز تجربتهم الجامعية ويوفر لهم وقتاً وجهداً كبيرين.

وأكد حمد أن هناك دعماً مستمراً من محافظة طرطوس وجميع الجهات المعنية لضمان نجاح هذه الشراكة وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

بدوره أكد رئيس جامعة طرطوس الدكتور أديب محمد برهوم أن الجامعة تهدف إلى تقديم خدمات متميزة للطلاب والكادر التدريسي، وهذه الاتفاقية ستسهم بشكل كبير في تسهيل العديد من الخدمات للطلاب، خاصة في مجالات تحصيل الرسوم الدراسية لبرنامج التعليم الموازي، بالإضافة إلى تقديم خدمات مشابهة قريباً لطلاب التعليم المفتوح، كما تشمل الاتفاقية تسهيل دفع رواتب المتقاعدين، ما سيخدم جميع منتسبي الجامعة من طلاب وأساتذة بشكل مباشر وبأقل التكاليف الممكنة.

وأضاف الدكتور برهوم أن وجود مكتب

للبريد داخل حرم الجامعة سيكون له تأثير إيجابي كبير، حيث يسهل الوصول إلى الخدمات المطلوبة بكل يسر. وأعرب عن شكره وتقديره لمدير المؤسسة السورية للبريد على التعاون المستمر والجهود المبذولة لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

يعد هذا التعاون خطوة مهمة نحو تعزيز البنية التحتية الخدمية في جامعة طرطوس، حيث يسهم في رفع مستوى الخدمات المقدمة للطلاب والمجتمع الأكاديمي بشكل عام، ما ينعكس إيجاباً على سير العملية التعليمية وراحة جميع منتسبي الجامعة.

وزارة الإعلام تمدد مهلة ترخيص وسائل الإعلام حتى نهاية العام

الحرية

أعلنت وزارة الإعلام تمديد المهلة المحددة لترخيص وسائل الإعلام العاملة في سوريا حتى تاريخ 31 كانون الأول من العام الجاري. وأوضحت الوزارة في بيان نشرته عبر قنواتها الرسمية على موقع «تلغرام» أن التمديد يشمل المؤسسات الإعلامية المرخصة سابقاً قبل 8 كانون الأول 2024 لتجديد تراخيصها، إضافة إلى المؤسسات التي تقدمت بطلبات ترخيص جديدة لاستكمال أوراقها الثبوتية. وأكدت الوزارة أن عدم الالتزام بالمهلة المحددة سيؤدي إلى اعتبار الترخيص أو طلب الترخيص لاغياً.

وكانت وزارة الإعلام قد طلبت في تعميم سابق صدر في حزيران الماضي من جميع الوسائل الإعلامية المرخصة لدى مديرية التراخيص مراجعة الوزارة لتجديد التراخيص الممنوحة لها خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر.



تحولت إلى مرآب ضخم.. أزمة السيارات تخنق دمشق

الحرية – بشرى سمير

تحولت شوارع دمشق العريقة في السنوات الأخيرة من فضاءات تحكي تاريخ الحضارات إلى ما يشبه مرآباً ضخماً للسيارات، حيث انتشرت ظاهرة الوقوف العشوائي بشكل غير مسبوق، لم تعد الأرصفة ممرات للمشاة، ولا الشوارع ساحات للحركة، بل أصبحت فوضى مرورية تعكس أحد وجوه الأزمة الحضرية التي تعيشها المدينة.

غزو السيارات للمدينة

يقول حسام الدين الحسامي، عضو مجلس محافظة سابق، في تصريح لـ«الحرية»: لم تعد السيارات في دمشق مجرد وسائل نقل، بل تحولت إلى مصدر إزعاج بعد أن احتلت كل شبر متاح، الأرصفة التي كانت مخصصة للمشاة أصبحت مواقف دائمة، والشوارع الجانبية تحولت إلى ممرات ضيقة بين صفين من السيارات المتوقفة، حتى إن بعض السائقين يركنون سياراتهم في منتصف الطرقات معتمدين على فكرة «لحظة وبطلع»، التي غالباً ما تمتد لساعات.

تداعيات الظاهرة

يشير الحسامي إلى أن هذا التحول



فوضى بصرية تطغى فيها السيارات على المعالم المعمارية والمساحات الحضرية. كما أن الوقوف العشوائي قد يعيق حركة سيارات الإطفاء والإسعاف، ما يهدد حياة السكان في حالات الطوارئ.

أسباب الأزمة

عزا الحسامي هذه الظاهرة إلى نقص المواقف المنظمة وفشل التخطيط الحضري في مواكبة الزيادة الهائلة في أعداد السيارات، إذ يبلغ عدد المراتب النظامية المأجورة في دمشق ١٢ مرآباً

تديرها المحافظة، إضافة إلى نحو ١٠٠٠ موقف مأجور على جوانب الطرق في المناطق التجارية، كما يلجأ بعض أصحاب العقارات إلى تأجير أماكن لركن السيارات بشكل غير مرخص، خاصة في الأحياء السكنية المزدحمة.

ويضاف إلى ذلك الاكتظاظ السكاني الناتج عن الهجرة من الريف إلى المدينة، وغياب البدائل النقلية، وضعف خدمات النقل العام، وعدم وجود أنظمة نقل جماعي فعالة، فضلاً عن ضعف تطبيق القوانين وتراجع الرقابة على المخالفات.

نحو حلول مستدامة

ويقترح الحسامي لمعالجة هذه الأزمة وضع خطة متكاملة في دمشق تقوم على تطوير نظام نقل عام فعال يقدم بدائل جذابة تقلل الاعتماد على السيارات الخاصة، وإنشاء مواقف متعددة الطوابق في المناطق المركزية والتجارية، إلى جانب تفعيل أنظمة الذكاء الاصطناعي لإدارة حركة المرور وفرض المخالفات على الوقوف العشوائي، كما يشدد على ضرورة تخصيص مسارات للمشاة والدراجات واستعادة الأرصفة لدورها الأساسي، وزيادة المساحات الخضراء التي يمكن أن تمتص جزءاً من الازدحام وتوفر بيئة حضرية أكثر إنسانية.

هل ينقذ «الاستثمار الخاص» مصير شركات الإسمنت؟..

«عمران» تضع خطة لخمس سنوات لاستثماره بقيمة 1.7 مليار دولار

الحرية- سامي عيسى

سؤال له أهمية كبيرة، هل ينقذ "الاستثمار الخاص" مصير شركات الإسمنت؟! حقيقة لا نستطيع الخروج من دائرتها، تتعلق بأهمية قطاع الإسمنت وصناعته، التي تربعت لسنوات على عرش الصناعة الوطنية، بربحيتها وعائدها الاقتصادي، إلا أنها ابتعدت خلال السنوات الأخيرة عن موقعها، وتراجعت أهميتها، وترهلت صناعاتها، وبدأت تحصد خيبات الأمل لأسباب كثيرة منها ما يتعلق بظروف الإدارة وفسادها، ومنها أسباب موضوعية، جوهرها البعد عن التقنية الحديثة، والتكنولوجيا المتطورة، ما أدى لتراجع الإنتاجية والعائد الاقتصادي لها..!

بانتظار حسم الجواب

واليوم السؤال أصبح الإجابة عنه تأخذ طريقها للتنفيذ وفق رؤية الحكومة الإنقاذية لهذا القطاع، والعودة بدورها الاستراتيجي ضمن تركيبة الصناعة الوطنية للمساهمة بأعمال إعادة الإعمار، والبلاد بحاجة إلى كميات هائلة من الإسمنت، من دون تجاهل ما يحمله هذا القطاع، من تشغيل آلاف الأسر السورية العاملة فيه، وما يتبعه من فرص عمل لاصقة له..

لكن خيار يبقى "الاستثمار الخاص" لهذه الشركات والمعامل مثار جدل في الأوساط الاقتصادية والاجتماعية، وحتى أهل الرأي حول نجاح هذا التوجه من فشله، والإجابة الصحيحة تحكيها قصص النجاح لاحقاً..!

لأهل القطاع رأي

"الحرية" حاولت البحث عن الإجابة من خلال المنظور الاستراتيجي، ورؤية الحكومة الاستثمارية، وفق ما وضعت من خطط، ودراسات جدوى اقتصادية، تحدد ماهية هذا الاستثمار، والعائد الإنتاجي والاقتصادي المطلوبين خلال المرحلة المقبلة، حيث أكد المدير العام لشركة عمران لصناعة الإسمنت وتسويقه محمود فضيلة خلال حديثه لـ"الحرية" حول طرح الشركات للاستثمار الخاص، أن طرح المنشآت الصناعية بشكل عام أو التابعة لقطاع الإسمنت للاستثمار ليس لفقدان القدرة على إدارتها، وإنما هو بسبب الحالة الراهنة التي تمر بها البلاد.

فالمجميع يعلم أن التوازن الاقتصادي يشمل إشراك القطاع الخاص في العملية الإنتاجية لعدة أسباب:

- 1- عدم القدرة على تمويل معامل الإسمنت والنهوض بها.
- 2- تعب المعامل التي أصبحت خارج الخدمة وتجاوز عمرها الافتراضي.
- 3- عدم القدرة على التنافسية في ظل سياسة السوق الحر، إلى جانب المعاناة مع التكنولوجيا وتوطين الصناعة، وبالتالي هذه الأسباب وغيرها، أدت لدراسة طرح المنشآت للاستثمار، وفق جدوى اقتصادية حددتها دراسات الشركة.

مفردات الجدوى الاقتصادية

ويحدد "فضيلة" خلال حديثه مفردات الجدوى الاقتصادية من الطرح والعوائد



فضيلة: الدولة لم تقم ببيع الأصول وإنما طورتها وفق برنامج زمني وخطة عمل يتم الموافقة عليها لتعود المعامل للمؤسسة لاحقاً

حلول ممكنة

وبرأي فضيلة هناك عدد من الحلول يمكن تطبيقها:

- تأمين الطاقة: اتفاقات طويلة الأمد لتوريد الوقود أو إدخال الفحم الحجري، وربما تشجيع الطاقات البديلة (الطاقة الشمسية للمرافق المساندة).

- تحسين البنية التشريعية: وضع نموذج عقد استثماري واضح (BOT أو مشاركة إنتاج) يضمن حقوق الطرفين.

- إعفاءات وتحفيزات ضريبية: لتشجيع المستثمرين في السنوات الأولى من إعادة التأهيل.

- تسهيل نقل الملكية والتصدير: فتح المجال للتصدير الإقليمي لخلق عائد بالعملة الصعبة.

- تأمين بيئة تشغيلية مستقرة: عبر إشراف الدولة وضمان العقود من خلال وزارة الصناعة أو هيئة الاستثمار.

وهنا يحدد "فضيلة" القيمة الاستثمارية اللازمة لإنعاش قطاع الإسمنت العام عن طريق المستثمرين، والمواقع التي تم طرحها للاستثمار والمواقع التي ستطرح لاحقاً بحدود ١.٧ مليار دولار خلال ٥ سنوات، مع توفير فرص عمل بشكل مباشر (ما يقارب ١٥٠٠ فرصة و ٨٠٠٠ فرصة غير مباشرة).

توسعات الإسمنت لم تلغ جانب استيرادها

هذا من الجانب الحكومي لكن من الطرف الآخر، وخاصة أهل الخبرة في صناعة الإسمنت، يؤكد المهندس "سامر حنا" الخبير في صناعة الإسمنت أن العام ١٩٢٨ حمل ولادة أول مصنع للإسمنت في سوريا، وهذه نقطة التحول الأولى في هذه الصناعة، وبدأت تأخذ مراحل تطويرية جديدة وخاصة في منتصف القرن الماضي، ورغم هذا التوسع، لم تستطع

التي يمكن تحقيقها، والتي تكمن في توفر السيولة "عقود شراكة بالإنتاج"، وتطوير المصانع، ونقل التكنولوجيا، وتدريب الكوادر بنظام رواتب، يضمن حياة كريمة للموظف والعامل وغيرها من نتائج إيجابية متوقعة من عملية الاستثمار.

وبالنهاية الدولة لم تقم ببيع الأصول، وإنما طورتها وفق برنامج زمني وخطة عمل يتم الموافقة عليه من قبل المؤسسة لتعود المنشأة للمؤسسة.

تحديات مختلفة وبنية متهاكة

لكن هذا لن يمر من دون تحديات منها ما هو مرتبط بطبيعة المرحلة السابقة، ومنها مرتبط أيضاً بالهوية الجديدة للمعامل والشركات المنتجة، حيث وجد "فضيلة" مجموعات من التحديات تحتاج لمعالجات فورية، لتحقيق الانطلاقة المطلوبة في عالم الإسمنت، ويمكن توصيف هذه التحديات بعدة نقاط أساسية في مقدمتها:

١. البنية التحتية المتهاكة: خطوط إنتاج قديمة (من السبعينيات والثمانينيات) تحتاج إلى تحديث شامل.
٢. عدم استقرار الكهرباء والطاقة: انقطاع الكهرباء وارتفاع أسعار الفيول أو صعوبة تأمين الفحم.
٣. مشاكل النقل والتوريد: صعوبة تأمين المواد الأولية ونقل المنتج للأسواق المحلية أو التصدير.
٤. التعقيدات الإدارية والبيروقراطية: طول إجراءات الترخيص والتعاقد.
٥. مخاطر السوق: ضعف القوة الشرائية محلياً، وصعوبة التصدير بسبب العقوبات.
٦. عدم وضوح آلية التعاقد مع الدولة: الخوف من عدم استقرار العقود أو تغيير القوانين.

المعامل تغطية حاجة السوق السورية بالكامل بسبب النهضة العمرانية والاقتصادية، ما دفع الحكومة في فترات سابقة إلى استيراد الإسمنت بشكل مقنن لضمان استمرار المعامل بالإنتاج والحفاظ على القطاع العام.

إنتاجية بطاقات محدودة

ومن خلال المتابعة للواقع الحالي لإنتاجية المعامل القائمة يرى "حنا" أن الواقع ليس بالمستوى الجيد، حيث تعمل معظم خطوط الإنتاج بطاقة إنتاجية تصل في أفضل حالاتها، إلى ما دون ٧٠ ٪ من طاقاتها التصميمية، وبالتالي هذه بدورها تحتاج إلى صيانات كبيرة، أو عمليات استبدال كاملة لتأكل عمرها الزمني، إلى جانب معاناتها الكبيرة بنقص اليد العاملة والخبرة، بسبب هجرة الكثير منها خلال السنوات الماضية.

سؤال والإجابات مختلفة

لكن أمام هذا الواقع ثمة سؤال يراود الكثير من متابعي قطاع الإسمنت، لو توافرت القيمة الاستثمارية اللازمة لإعادة تأهيل هذه المعامل، هل تستطيع هذه المعامل القيام بالمهمة بالاعتماد على خبراتها وعمالها والوصول إلى الطاقات التصميمية المطلوبة..؟ الإجابة قد تختلف من رأي لآخر، وبين متابع وآخر، لكن حنا يجيب باستحالة الأمر لهذا السبب كانت الرغبة الواضحة في توجه وزارة الاقتصاد والصناعة في إعطاء فرصة للقطاع الخاص لإعادة بناء هذه المعامل وفق قانون الاستثمار، بما يضمن حق الدولة وحقوق العمال، وذلك انطلاقاً من بعض التحديات التي تواجه هذه الصناعة في مقدمتها: العمر الزمني الطويل لخطوط الإنتاج، ارتفاع سعر الفيول، وعدم توفر الخبرات الكافية حالياً، وصعوبة تأمين السيولة النقدية الكافية لترميم خطوط الإنتاج.

غيرة الرجل من نجاح زوجته ظاهرة اجتماعية معقدة تهدد الحياة الأسرية

الحرية – بشرى سمير

في عالم يتجه نحو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تبرز ظاهرة نفسية اجتماعية تستحق التأمل وهي غيرة الرجل من نجاح زوجته هذه الظاهرة التي قد تبدو للبعض من مخلفات الماضي، لا تزال موجودة في أشكال مختلفة، وإن تلوّنت بمساحيق الحداثة والتحضّر.

جذور الظاهرة

تقول الاختصاصية الاجتماعية سوسن السهلي: إن جذور هذه الغيرة تعود إلى عوامل متشابكة تاريخية واجتماعية ونفسية. فمن الناحية التاريخية، ترى الأجيال على نموذج الرجل المعيل الذي يحمل مسؤولية إعالة الأسرة، بينما تمثل دور المرأة في رعاية البيت والأطفال. عندما تنجح الزوجة في مسارها المهني وتتفوق مادياً أو اجتماعياً، قد يشعر الزوج بأن دوره التقليدي مهدد، ما يثير لديه مشاعر القلق وانعدام الأمن.

ولغت السهلي إلى أن غيرة الرجل تتخذ من نجاح زوجته أشكالاً متعددة، منها على سبيل المثال النقد الدائم؛ قد يلجأ الرجل إلى انتقاد تصرفات زوجته الناجحة باستمرار، والبحث عن نقاط ضعفها لمحاولة تقويض ثقتها بنفسها أو التقليل من الإنجازات التي تحقّقها الزوجة على الصعيد المهني ووصفها بأنها "صغيرة" أو "عابرة".

ومقارنة نفسه بها بشكل سلبي، ما يزيد من شعوره بالنقص.

أو اللجوء إلى ما يعرف بالانسحاب العاطفي أي الابتعاد عاطفياً وجسدياً كوسيلة للتعامل مع مشاعر عدم الأمان وغالباً ما يقوم الزوج بعرقلة تقدمها بمختلف الطرق غير المباشرة، كالتذمر الدائم من انشغالها بالعمل.

وعن الآثار السلبية لهذه الغيرة آثار مدمرة على العلاقة الزوجية بينت السهلي أنه قد تؤدي إلى تدمير الثقة بين الزوجين وتخلق بيئة مشحونة بالتوتر والمنافسة غير الصحية إضافة إلى حرمان الأسرة من الاستفادة من الإنجاز المادي والمعنوي للزوجة و قد تصل في بعض الحالات إلى انهيار الحياة الزوجية

نحو علاقة صحية

ولفتت السهلي إلى أنه يمكن تحويل هذه التحديات إلى فرص لتعزيز العلاقة الزوجية من خلال إعادة تعريف النجاح وفهم أن نجاح أحد الطرفين ليس على حساب الآخر، بل هو إثراء للحياة المشتركة واعتماد أسلوب التواصل المفتوح لمناقشة المشاعر والمخاوف بصراحة ومن دون اتهامات وتقبل فكرة تبادل الأدوار والتكامل في المسؤوليات والمشاركة في الاحتفال بالإنجازات واعتبار إنجازات الزوجة مصدر فخر للأسرة بأكملها والعمل على تعزيز الثقة بالنفس لدى الطرفين.

ليست حتمية

رونبتت السهلي بأن غيرة الرجل من نجاح زوجته ليست



حتمية، لكنها نتاج تراكمات اجتماعية ونفسية يمكن التغلب عليها والعلاقة الناجحة تقوم على الشراكة الحقيقية، حيث يكون نجاح أي من الطرفين مصدر دعم وسعادة للآخر.

في عالم يتغير بسرعة يحتاج الأزواج إلى إعادة تعريف مفاهيم النجاح والقيمة والأدوار، لبناء شراكات زوجية قائمة على الاحترام.

قد يرتبط هذا الشعور لدى الزوج تجاه زوجته بعوامل تتعلق بصفات شخصيته ومنها عدم الثقة بالنفس وبالقدرات والشعور بالدونية لأسباب قد تعود إلى طفولته. وقد تتفاقم هذه المشاعر في حال لغت زوجته الأنظار بحضورها وإنجازاتها. كما إنها قد تصبح أكثر سوءاً إذا كان الزوج لا يقوم بأي عمل يجعل الجميع يتحدثون عنه.

ارتفاع تكاليف السفر بين المحافظات يتسبب بفتور بالعلاقات الاجتماعية

الحرية – زهير المحمد

باتت تكاليف السفر مابين المحافظات مرهقة جداً ولاسيما لمن يريد السفر برفقة عائلته، مهما كانت وسيلة النقل سواء أكان المسافر يرغب

السفر بسيارته الخاصة أو بوسائط النقل الجماعي الأخرى ك(البولمان أو الهوب هوب أو الفانات)، ذلك الأمر انعكس سلباً على العلاقات الاجتماعية وتوطيدها مابين الأهل والأقارب.

وبحسبة بسيطة لاتقل تكاليف السفر (ذهاب وإياب) وبأقل مسافة للعائلة الصغيرة عن المليون ليرة، فعلى سبيل المثال أجرة الفان

للشخص الواحد من دمشق إلى حمص نحو 70 ألف ليرة، وبالتأكيد فإن أصحاب السيارات الخاصة ليسوا بأفضل حال، إذ تنتظرهم تكاليف تعبئة البنزين وما إلى هناك من تكاليف إصلاح من الممكن أن لاتكون بحسبانهم.

سمير رب أسرة مكونة من أربعة أشخاص وهو موظف حكومي قال ل الحرية: على الرغم من أن والدي ووالدتي يقطنون بمحافظة حمص والتي تعتبر قريبة نوعاً ما من دمشق المتواجدين بها أنا وعائلتي إلا أنني وللأسف وبمجرد التفكير بالسفر لرؤيتهم (أضرب الأمثال بالأسداس) فالتكاليف باهظة، ويحتاج الأمر من دون أي مبالغة لسحب قرض أو الدخول بجمعية لتأمين مصاريف السفر، وهذا الأمر تسبب بالحد من سفري إلى محافظتي، وأكتفي بالاطمئنان على أهلي عبر وسائل الاتصال.

المرشد الاجتماعي تمام أحمد أوضح بحديثه لصحيفة الحرية أن تكاليف السفر باتت عبئاً ثقيلاً على معظم العائلات، وتسببت بتراجع التواصل والتفاعل الاجتماعي مابين الأهل والأقارب، وأمام ارتفاع تكاليف السفر استبدل التفاعل المباشر مابين الأهل بالتفاعل غير المباشر عبر تقنيات الاتصال من (هاتف أو جوال وبرامجه المتنوعة كالواتس أو المسنجر..)، وبكل تأكيد هذا الأمر يتسبب بفتور العلاقات الاجتماعية ولا يطفئ نار اشتياق الأهل لأبنائهم وأقاربهم، ويسببت أيضاً بإحداث إحراج للكثيرين ولاسيما إن كانت المناسبة تستلزم الحضور المباشر فمناسبات التعزية أو الأفراح أو معايده المرضى لايفيها مجرد اتصال.

ووفق الأحمـد فإن هناك مبادرات رائعة يقوم بها بعض أصحاب السيارات، إذ نشاهد عبر وسائل التواصل الاجتماعي إخطاراً للأسر عن تواجد سيارة مستعدة للسفر بيوم محدد ووجود مقاعد شاغرة وبالمجان لمن ضاقت به السبل.



«أرسم لنفسي»..

إلهام جبور تنهي جدل التفسير والانتقاص

معاً، وفي أخرى هي الراعية والداعمة، تستكين على كتفها حياة كاملة، وفي ثالثة استحال ذراعها إلى جناحي فراشة، وفي هذا كله كانت الخطوط والنقاط والدوائر تصطف ببراعة وتناسب لافتين، تشرح عن اختياراتها: "المرأة مظلومة ومُنتهكة الحقوق والكرامة في مجتمعاتنا، اشتغلت بالاتحاد النسائي أعواماً، كانت غابتي تعزيز مكانة النساء والعناية بهن، لكن التخلّف كان أقوى منا".

لغة الزخرفة والألوان

التشابك والتناظر والتوازن، والعديد غيرها من خصوصية الزخرفة ملحوظة في أعمال التشكيلية، والتي تجعل من كل لوحة ميداناً للتأمل والنقاط المزيد من الاشتغال على التفاصيل متناهية الصغر، ومن ثم ينسحب هذا الاهتمام على الألوان، فهي تلجأ إلى المتناقضات أحياناً لتخلق تناغماً غير متوقع، كونها تجد في اللوحة كائناً حياً، ينمو تدريجياً، وتتشكل طبقة فوق طبقة، حتى تصل إلى ذروة تعبيرها، توضح جبور: "التمعّن في الشكل لا يجافي اللون، أحب الألوان التي تبعث شيئاً من البهجة في النفس، وفي لوحاتي استخدمت الإكريليك والزيتي، والكثير من تدرجات اللون الواحد".

تجديد مستمر

تعترف جبور بأنها تستمتع بتحدي ذاتها في كل لوحة جديدة، فهي لا تحب الركود أو تكرار نفس النمط. هذا الدافع الداخلي هو ما يجعل مجموعاتها الفنية متجددة، رغم احتفاظها بخيط ناظم يميزها، وهي ترفض فكرة الفن "المُسَيَّس" أو الذي يخضع لموضة عابرة، مؤكدة أن صدق التجربة الشخصية هو ما يضمن للعمل الفني بقاءه، ومن هنا تصوغ علاقتها مع جمهورها بناء على المشاركة الوجدانية أكثر من قيامها على الشرح والتفسير، فهي تقدم عملها قطعة مكتملة، لكنها تترك للمتفرج حرية اكتشافها.



مع الزخارف والمنمنمات، هذه لوحتي التي أنتمي لها، دونما تخطيطٍ وبتلقائية، أجد نفسي معنية بهذه الجزئيات، الزخرفة بأشكالها الهندسية والنباتية والحيوانية، جزء من حكايتي".

المرأة والورود

تدمج جبور بين الأسلوبين التجريدي والواقعي، مع حرصها على أن تكون اللوحة واضحة ومفهومة، وبعبدة عن إشكاليات التأويل والتوقعات، وفي معظم أعمالها كانت الورود حاضرة، تقول: "رسمت ورودي بروحي وخيالي، لم أضغ وردةً لأنقلها.. أبداً"، كما كانت المرأة محوراً يدور حوله كل ما سواه، ففي إحدى اللوحات مثلاً هي العابة والمدينة

إليها لدقائق وأنصرف مجدداً، أرسم على مهل.. ببطءٍ ربما".

بين الأصالة والحداثة

لا تُنكر التشكيلية تأثيرها بتراثها الشرقي الغني، لكن بطريقة عصرية تخط الأصالة بالحداثة. وهي ترى أن الفنان الحقيقي هو من يستطيع أن يمتلك أدوات عصره دون أن ينقطع عن جذوره، فهذه الجذور هي التي تمنح العمل الفني هويته وتميزه، لكنها في أعمالها الأخيرة، تبتعد عن شواغلها الأولى بالحارات القديمة في المدينتين الأم دمشق وحلب، حيث الطابع المعماري القديم لما بنتا نعهه اليوم آثاراً، يحضر بقوة، تقول: "حاولت التنويع أكثر، قدّمت مواضيع أخرى، مزجتها

الحرية - لبنى شاكِر

لا تُعبر إلهام جبور بالألوان التي تنتقص من شأن اللوحة التزيينية، وعلى حد تعبيرها أياً كانت اللوحة فهي ستكسب في النهاية صفة التزيين وتكملة الديكور، غير أن اقتناءها بداية وقيل الحكم عليها، جاء بلا شك من حبّ لها، وهنا بيت القصيد، الذي يتجاهله البعض عن وعي، انحيازاً للتجريد وامتهاناً لما سواه. بهذه البساطة والأريحية، لا تتردد جبور في القول "أرسم لأسعد نفسي وأرضيها، من وجدّ في لوحتي الشعور نفسه، فقد زادني سعادة، ومن لم يجد فهو حرّ"، ويبدو أن مرّد هذا الإعلاء والوضوح، ما تضعه التشكيلية من ذاتها في أعمالها، تقول "أرسم بأعصابي- بروحي، اللوحة تأخذ مني كل هذا، شيئاً خفياً لا أعرف ماهيته، يسير مع اللون والريشة، الأمر يخصني أولاً وأخيراً".

من الأثير إلى اللوحة

خلال دراستها الجامعية، توجهت جبور إلى العمل الإذاعي فقدمت عبر إذاعة حلب عدداً من البرامج من بينها (ركن المرأة)، (طريق الحياة)، (كلمة ولحن)، ومن ثم بدأ مشوارها التشكيلي متأخراً نوعاً ما، أو لنقل إنه كان محكوماً بالظروف، اتكأت فيه على موهبة دعمتها بدراسة خاصة مدة عامين، فالرسم كما تصفه "علمٌ أيضاً"، لا بدّ من معرفة مبادئه الأولى، كالمنظور والقياسات والأبعاد، تحديداً المتعلقة بالوجه والجسد، إلى أن أصبح في رصيدها مشاركات في معارض جماعية في إسبانيا، وستة عشر معرضاً فردياً بين دمشق وحلب، من بينها "الأمل" في المركز الثقافي في أبو رمانة، عرضت فيه حوالي ٤٣ لوحة. تُضيف "يُقال إن إنتاجي غزير، حقيقة لا أرسم بانتظام، أحياناً أرسم يومياً وفي أوقات فراغي، أمارس بعض الأعمال وأراقب لوحتي، أعود

أطلق صوتي في الكون.. وأقول: أحبكم!



الحرية - جواد ديوب

أتخيّل إمكانية أن نستمع إلى أصوات الماضي الهائلة في فضاء المكان حولنا، آلاف الأحاديث السرية والثرثرات والمحاورات، وصرخات ألمٍ ممزوجة بضجيج حروب تعبرها فجأةً موسيقياً بيانو أو عود أو ناي- ما الذي يبقى فعلياً من تلك المهمات والحشرات والتأوهات؟ ما الذي سينطبع على شريط ذاكرتنا المغناطيسي لنستعيده مراراً وتكراراً كما لو أننا نشاهده على شاشة الزمن الحاضر الصريرية؟

سألت بعض الأصدقاء عما خزنته ذاكرتهم من أصوات، فجعلني نهض كلماتهم أفكر بشيء من فانتازيا مخيفة أو بلمسة الخيال العلمي الغرائبي بأن هناك كمبيوتراً كونياً عملاقاً أو "سيرفر" ضخماً يحتفظ بالآلاف الغيغابايت من أشيائنا البشرية وسيكون بإمكان تلك المخلوقات الكونية الأخرى سماعنا بعد اختفاء البشر!

ما زلت أشمّها حتى اليوم كلما زرت بيت جدي، أمّا في أيامنا هذه، أكثر ما يأسرني وسط هذا الضجيج هو: الصمت، صوت الحزن الصامت، وصوت العطاء الصامت".

مصياف/حماة، حين كان يمتزج، عند الفجر، صوت الراعي وهو ينادي على العنزات، مع صوت النساء وهنّ يخيزن على التنور، مع صوت أحاديث أهل الضيعة عن أدوارهم في سقاية الأرض، أصوات عالية لكنها غير مزعجة، ذاك المزيج النادر من الأصوات، كوّن رائحة خاصة

مفاجأة سؤالي للأصدقاء أيقظت عنقاء حنينهم لذكريات عاشوها بكامل شغفهم، فالكاتبة تغريد مصطفى قالت: "أجمل الأصوات تلك التي بقيت في ذاكرتي وأحب أن استرجعها، هي التي كنت أسمعها وأنا في بيت جدي في ضيعة جبلية من قرى

برج إسلام.. لؤلؤة ساحل اللاذقية المنسية بانتظار من يكتشفها

| تفاصيل أكثر على الموقع



«أسبلة المياه».. تحف معمارية موشاة بالزخارف والنقوش

الحرية- رنا بغداد

تعتبر «أسبلة المياه» جزءاً من التراث المعماري والتاريخي والحضاري والإنساني والاجتماعي للمدن لما تحويه من زخارف منقوشة على الرخام والحجر والقاشاني والفسيفساء والأبلق، والموشى بآيات قرآنية أو أبيات شعرية أو رسومات هندسية حول الماء. وخاصة في مدينة دمشق سيدة المياه وسُبلها، وقد اهتم الملوك والسلاطين والأمراء والحكام ببناء الأسبلة في الأزقة والطرقات والأسواق وفي الأماكن العامة، كما تبارى المسلمون في إنشائها باعتبارها نوعاً من الصدقة الجارية التي يصل ثوابها إلى صاحبها حتى بعد موته، وقد كانت فكرة توفير الماء للناس وتسهيل الحصول عليه حاضرة في الجزيرة العربية قبل الإسلام فيذكر من مآثر أشرف قریش أنهم كانوا يتسابقون على الفوز بالسقاية للوافدين لزيارة بيت الله، ونظراً لأهمية ودور تلك المنشآت المعمارية في الحياة العامة فنادر ما نجد مدينة إسلامية تخلو من سبيل أو عدة أسبلة.

| تفاصيل أكثر على الموقع

العقاب الذهبي يظل الشام بجناحيه

يسرى المصري

السردية السورية للتحريير .. حاضرة كحضور القمر البدر التمام في الليلة الظلماء، وعلى مدار عقود وقرون تروي الحضارة السورية أسطورة التحرير والنصر والنهوض والقيام من العثرات واستقبال القادحات من الأيام بريح طيبة وغيث مغيث، وتروي رمال الصحراء، مشهد قديم جديد رأيناه ليلة التحرير بأه أعيننا فصار طائر العقاب الذهبي، رمز القوة، والكرامة، والوحدة، والاستقلالية. بنجمات الثلاث وجناحيه يُظل محافظات ومناطق سوريا بأكملها.

ليلة الثامن من كانون الأول.. لاحت القافلة تحمل البشرى والخير والخلاص يقودها فارس بلون الشمس، ذو خلق جميل.. جاءت من بعيد معلنة عنها سحابة من غبار، أول من شاهدها كانت مئذنة العروس من الجامع الأموي التي تطل على دمشق رافعة الرأس حامدة صابرة تصدح بالألوار والأذكار.. جمعت الرجال من حولها، قالت: ماذا تأملون أن يكون حمل القافلة؟! قال شيخ التجار: لو أنها تحمل كنوزاً من الذهب والفضة لانتعشت أحوال البلاد وعاشت برءاء! قال فارس مُنتشٍ بالنصر: لو أنها تحمل العتاد والعدة لأصبحنا أقوى الدول وهابنا الجميع! قالت أم لصبية صغار: لو أنها تحمل الطعام والطيبات فما بقي جائع أو محتاج! وسأل الشيخ عروس الشام: ما كنت تحبين أن تحمل هذه؟

قالت: لو أنها تحمل رجالاً أشداء في الحق رحماء على المساكين لكان في ذلك صلاح الدولة وإنقاذها وكل من حولها، وهذه مسئوليّة لا يقدر عليها الضعفاء والمساكين، وإنما ينهض بها الرجال الأتباء الأقوياء بالحق، الذين يعيشتون عدلاً.

في ذلك اليوم كتبت عروس الشام فوق حجارة قاسيون:

أيتها الحياة الجميلة بما فيها من مفاجآت وتقلبات.. أيتها الدنيا الحلوة حيناً والمرّة أحياناً..

أيتها البشرية التي تجنح للملائكة مرة، وللشياطين ألف مرة..

أيتها العيون التي تنتظر بسمّة الفجر من وراء جلايب الظلام..

أيتها القلوب التي ترتعش أحلامها في عالم الرعب والحرب..

| تفاصيل أكثر على الموقع

هند ظاظا إلى نهائي دورة ألعاب التضامن الإسلامي بكرة الطاولة

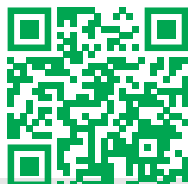
الحرية- إبراهيم النمر

تأهلت لاعبة هند ظاظا إلى نهائي مسابقة كرة الطاولة في دورة ألعاب التضامن الإسلامي المقامة في العاصمة السعودية الرياض وذلك بعد فوزها على لاعبة التركية سيبيل ع. 3-0. وستواجه هند في النهائي الفائزة من لقاء الإيرانية ندى شكا غالي بعد فوزها على المصرية يسرى عبد الرزاق.



أمسية «سكون» في دار الأوبرا بدمشق.. تجربة روحية بين الفن والسكينة

| تفاصيل أكثر على الموقع



صحيفة إلكترونية تخصصية تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع | دمشق - كورنيش الميدان

المدير العام خالد الخلف | مدير التحرير يسرى المصري | أمينا التحرير أمين الدريوسي - باسم المحمد